الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع

دور إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين

(دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA البيض)

إعداد الطلبة :

- ساسي بدر الدين
- برحمون ياسين

إشراف الأستاذة :

- د. سداوي نورة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
أبوبكر بوسالم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
سداوي نورة	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

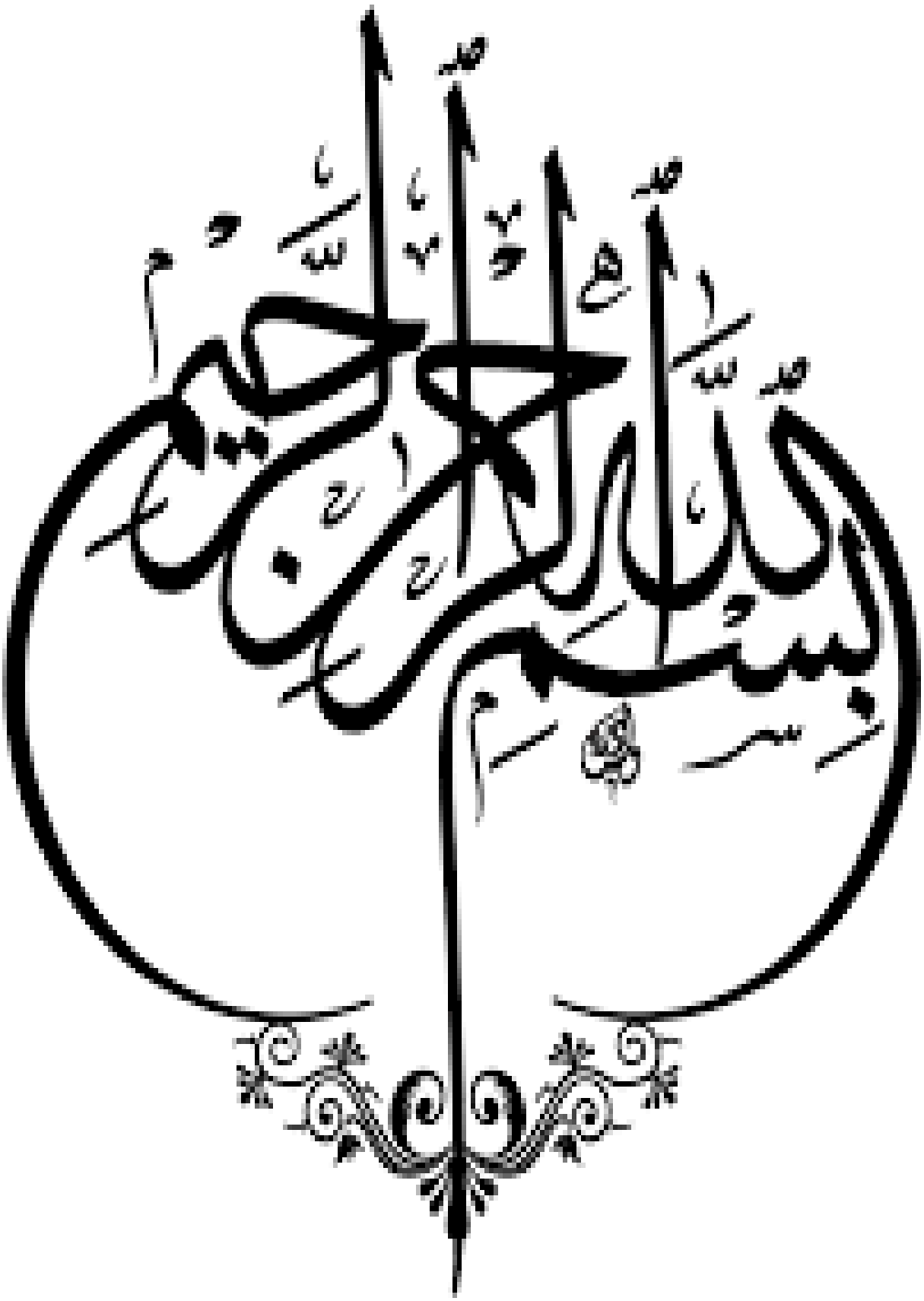
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر الحامدين ، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .....

وعرفانا منا بالجميل اتجاه كل من ساهم من

قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا هاته نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذة المشرفة : سداوي نورة

مع فائق الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لرئيس مصلحة شركة التأمين الذي لم يبخل علينا بمساعدته وتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير الذين أثروا

معلوماتنا طوال مدة دراستنا

الجامعية.

إهداء

من أعماق وجداني أهدي هذا

العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك،

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذتي الكرام .

إلى كافة الأصدقاء والزملاء .

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا"

ساسي بدر الدين

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله ومن وفى أهدي ثمرة جهدي إلى :

التي حملتني جنينا وسهرت لأجلي كثيرا الى أول اسم تلفظت به شفتاي منبع الحنان ورمز المحبة إلى من الجنة تحت أقدامها

أمي الغالية.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى الذي كان دائما الى جانبي و أضاء لي دربي الى أعز رجل في الكون

أبي الغالي.

إلى سندي وضلعي الثابت الذي لايميل والذين هم أعز على من نفسي إخوتي "حمزة، بشير، نور، نسيبة،

إلى جدتي فاطنة و إلى شموع العائلة "خديجة، هواري"

ياسين برحمون

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الإهداء.	
الشكر والتقدير	
قائمة المحتويات.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول.	
مقدمة عامة.	أ-ج
الفصل الأول: مدخل إلى إدارة المخاطر وشركات التأمين	
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية شركات التأمين	03
المطلب الأول: تعريف التأمين وأنواعه.	03
المطلب الثاني: تعريف شركات التأمين وأهميتها.	10
المطلب الثالث: خصائص ووظائف شركات التأمين.	12
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر	16
المطلب الأول: نشأة وتعريف وأنواع إدارة المخاطر.	16
المطلب الثاني: قواعد، طرق وسياسيات إدارة المخاطر.	18
المطلب الثالث: الأساليب الكمية المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية.	26
المبحث الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر وشركات التأمين	30
المطلب الأول: تجارب دولية حول التأمين في الدول العربية.	30
المطلب الثاني: مساهمة إدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين في الدول العربية.	32
المطلب الثالث: الدراسات السابقة.	36
خلاصة الفصل.	38
الفصل الثاني: دور إدارة المخاطر لشركات التأمين في الجزائر دراسة حالة CRMA	
تمهيد.	40
المبحث الأول: واقع التأمين في الجزائر	41
المطلب الأول: تطور التأمين في الجزائر.	41
المطلب الثاني: مكونات سوق التأمين في الجزائر.	47
المطلب الثالث: قيود وتحديات قطاع التأمين في الجزائر.	49
المبحث الثاني: دور التأمين في النمو الاقتصادي للجزائر	51
المطلب الأول: المؤسسات المفعلة للتأمين في الجزائر.	51
المطلب الثاني: دور التأمين في زيادة الإنتاج الداخلي الخام وتعزيز القطاعات الإنتاجية.	55

المطلب الثالث: التحول الرقمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين في ظل جائحة كوفيد.	57
المبحث الثالث: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA لولاية البيض	60
المطلب الأول: التعريف بشركة التأمين لولاية البيض نشأة، الهيكل التنظيمي ورقم الأعمال.	60
المطلب الثاني: نوعية المخاطر ومستوياتها في شركة التأمين CRMA.	67
المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر في شركة التأمين بالتركيز على فترة الجائحة.	73
خلاصة الفصل.	82
الخاتمة العامة.	**84**
قائمة المراجع.	**88**
الملاحق.	
ملخص الدراسة	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل تقسيمات التأمين الأساسية.	09
02	هيكل تنظيمي داخلي لإدارة المخاطر مؤهلة لمواجهة الأخطار	20
03	سياسيات إدارة المخاطر.	26
04	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية البيض	64
05	تطور رقم أعمال الصندوق الجهوي بولاية البيض خلال الفترة 2017-2021	66
06	يوضح تطور التعويضات المالية لشركة التأمين خلال الفترة 2017-2021	73

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الإنتاج الداخلي الخام وإنتاج التأمين في ولاية البيض خلال الفترة 2017-2021	55
02	يوضح الملكيات ومواقع المكاتب المتواجدة في ولاية البيض.	62
03	عدد المكاتب المتواجدة بولاية البيض	63
04	نمو رقم أعمال شركة التأمينCRMA خلال الفترة 2017-2021 بولاية البيض	65
05	حصص وعدد الأعضاء ورأس مال شركة التأمين بولاية البيض	66
06	محفظة التأمين التي انتجها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي- البيض- من الفترة 2017 إلى 2021	71
07	حجم التعويضات في كل فرع من2017-2021 لCRMA	72
08	تطور هامش الملاءة لشركة التأمين بولاية البيض خلال الفترة 2017-2021	76
09	معلومات عن رقم العقد	78
10	الضمانات الممنوحة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	79

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والأفراد، وذلك عن طريق توفير التغطية التأمينية بالاعتماد على مجموعة من الأساليب منها التقدير الجيد للخطر ومنح التعويضات المناسبة وذلك بسبب تحقق المخاطر المؤمن عنها.

توصلنا من خلال الدراسة إلى نتائج متعددة ففي الجانب النظري يعتبر التأمين ألية لإدارة المخاطر كما أنه وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات، أما في الجانب التطبيقي وجدنا أن الشركة تسعى دائما لايجاد طرق بديلة من بينها إعادة التأمين كأفضل وسيلة حيث يساهم بشكل فعال في تغطية الأخطار وذلك من خلال حجم التعويضات التي يقوم بتسديدها الصندوق الجهوي للمستأمن في حالة تحقق الخطر حيث ان هامش الملاءة المالية في تزايد مستمر خلال طيلة الخمس سنوات وها ما يعكس السعي المتواصل نحو تعزيز ملاءتها.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، crma، إدارة المخاطر.

This study aimed to clarify the management of risks to which institutions and individuals are exposed, by providing insurance

المقدمة

المقدمة:

انتشرت عمليات التأمين في العصر الحديث بتنوع وتعدد الخدمات التي يقدمها والمخاطر التي يغطيها، كما أصبح يؤدى كمهنة طبقا لأسس وقواعد علمية سليمة و دقيقة بمرور السنوات واكتساب الخبرات العلمية خلال السنوات الطويلة الماضية و نظرا لهذه الأهمية وجب على هدا المجتمع تنظيم عملية التأمين فقام بإنشاء شركات التأمين ووضع قوانين وأسس علمية تنظم هذه العملية بحيث تعددت نشاطات شركات التأمين لتعدد المخاطر فمنها التأمين على الحياة، والتامين على حوادث السيارات، والتأمين ضد الحريق ... إلخ، أن كما انها تقوم بمجموعة من العمليات كتلقي طلبات التأمين من العملاء أو شركات التأمين الأخرى أو المؤسسات الأخرى و دراستها.

تشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي على اعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى أفراد المجتمع لتأمينهم من الأخطار التي يتعرضون لها، حيث تقوم بدور الوسيط بين الأفراد المعرضين لنفس الخطر ومن الطبيعي أن يكون لشركات التأمين طرق وقواعد خاصة لإدارة المخاطر المتعلقة بها، وذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

إن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهة مختلف الأخطار في كل القطاعات، فان الفرد دائما يسعى إلى استخدام أساليب علمية حديثة لمواجهة هذه المخاطر، كما أن اتجاهها نحو التزايد بسبب التطور السريع للتكنولوجيا، وترابط الأنشطة والتحولات الاجتماعية، مما أدى إلى جعل الدول المتقدمة تقطع شوطا كبيرا للبحث عن الأمان عن طريق تطوير قطاع التأمين، الذي وفرت له المناخ الملائم من خلال تخصيص كفاءات إدارية ذات خبرة عالية ومؤسسات مالية ناجحة، وأبعد من هذا فقد اتجهت شركات التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق توسيع شبكة فروعها، ما جعلها قادرة على تقديم خدمات تأمينية ذات مستوى رفيع و راق لتسير بذلك متغيرات البيئة الاقتصادية، وعليه أصبحت جميع الدول اليوم مطالبة و أكثر من أي وقت بالمساهمة في تسيير نشاطات التأمين وترقيتها وبالتالي خلق مكانة في سوق المال والأعمال والخدمات على المستوى الداخلي والخارجي وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و تقييم دور إدارة المخاطر في الحد من الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين.

<u>الإشكالية الرئيسية:</u>

من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

-ماهو الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في استقرار شركات التأمين CRMA ؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التأمين؟ وما هي أنواعه؟
- كيف يتم قياس إدارة المخاطر في شركات التأمين؟
- على ماذا تعتمد الشركة الوطنية للتأمين في التخلص من الأخطار؟

<u>فرضيات البحث:</u>

تطرح فرضيات الدراسة كالاتي:

- تقوم شركات التأمين في الجزائر باستعمال مجموعة من المقاييس في إدارة المخاطر المتعلقة بها.

- يتعرض الصندوق الجهوي CRMA للعديد من الأخطار قد يعتمد على طرف أخر أوهيأة خارجية لتغطيتها.

- يسعى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي دائما إلى إيجاد طرق جديدة ومتنوعة تسمح له بإدارة وتسيير المخاطر المختلفة.

أهمية الموضوع : تبرز أهمية البحث في كونه يناقش الأمور المتعلقة بتطوير شركات التأمين والأفراد حيث أنها تتمثل في المخاطر التي يتعرضون لها وكيفية إدارتها من خلال إتباع طرق وقواعد تساهم في رفع مستويات قدرة التأمين التي تؤدي إلى تخفيض والتحكم في هذه المخاطر إضافة إلى زيادة الطلب على خدمات التامين والإقبال عليه.

أهداف البحث:

- تقديم إطار معرفي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة.

- التعرف على أهم الطرق لمواجهة أي خطر يواجه شركات التأمين.

- محاولة إعطاء صورة مبسطة لنشاط شركات التأمين.

- محاولة تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية لربط ما هو نظري بالجانب التطبيقي والحصول على نتائج تزيد من دقة التحليل.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في إضافة مراجع جديدة إلى مكتبة الجامعة.

-الإهتمام الشخصي بموضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين.

-إندراج هذا الموضوع ضمن التخصص الدراسي.

الأسباب الموضوعية:

- معرفة مدى استخدام إدارة المخاطر في شركات التامين.

- معرفة كيفية عمل الشركة الوطنية للتأمين CRMA.

-فتح أفاق مستقبلية أخرى لمن يريد البحث في هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: الشركة الوطنية للتأمين CRMA في ولاية البيض.

الإطار الزماني: تمتد فترة الدراسة من 2021/2017.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال إظهار الإطار العام للتأمين وكذا شركات التأمين وكيفية إدارة المخاطر، وكما تم استخدام المنهج التجريبي من خلال دراسة واقع التأمين في الجزائر ودراسة حالة لشركة التأمين.

.

الفصل الأول:

مدخل إلى إدارة المخاطر وشركات التأمين

تمهيد:

ان التأمين من أهم الوسـائل لمواجهة الأخطار بسـبب المزايا المتعددة، لأنه يعمل على توفير التغطية التأمينية للمنشـآت والأفراد من مخاطر كثيرة هذا من ناحية، كما أنه يؤدي إلى دعم الحياة الاقتصـادية والازدهار من خلال تعبئة المدخرات واسـتثمارها من ناحية أخرى. وعليه فإن لشـركات التأمين دور كبير في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات والأشخاص عموما حيث تعتبر شركات التأمين وسيلة من وسائل إدارة المخاطر و لكن هذا لا يمنع أن تكون شـركات التأمين نفسـها معرضـة للمخاطر وتحتاج إلى قواعد و طرق فعالة لإدارة أخطارها, ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشـطتها، كما يجب أيضـا أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة الشركة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة وتحديد المسئوليات داخل الشركة لكل مدير وموظف مسؤول عن إدارة المخاطر.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل والذي قسمناه كما يلي:

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر.

المبحث الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر وشركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.

تعتبر شـركات التأمين والتي تمثل جانب العرض في قطاع التأمين إحدى أهم المؤسـسـات المالية التي كان ظهورها أمرا حتميا لتقوم بمهمة ترويج فكرة التأمين بالإضـافة إلى ذلك تلعب دور المنظم لضـمان الاسـتقرار حيث يتعرض الفرد منذ نشـأته للعديد من المخاطر التي يترتب على تحقيقها خسـارة مالية أو معنوية، وتختلف هذه المخاطر من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها.

المطلب الأول: تعريف التأمين وأنواعه.

1-تعريف التأمين:

إن مصطلح التأمين يشجع الفرد بأن يتصرف بكل جرأة وحرية في نشاطاته لأنه يحسسه بالأمان، ففي المفهوم العام يعبر هذا المصـــطلح عن الســـلوك العادي للفرد لكن حاليا كلمة التأمين تعني ضـــمان ممنوح من طرف المؤمن، فيقوم بتكفل نتائج المخاطر عند وقوعها.

1-2-التعريف الاقتصـادي: هو الوسـيلة التي تهدف بصـفة أسـاسـية إلى حماية الهيئات و الأفراد من الخسـائر المادية الناشـئة عن تحقق المخاطر المحتملة حدوثها والتي يمكن أن تقع في المسـتقبل وتسـبب خسـائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الهيئات أو الأفراد في حدوثها.[1]

1-3-التعريف القانوني: هو عقد الذي يلتزم بمقتضـاه المؤمن إلى المؤمن له أو المسـتفيد الذي اشـترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قيمة أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن.[2]

مهما اختلفت التعريفات بصـدد فكرة التأمين سـواء من وجهة النظر القانونية أو الاقتصـادية، هذه المفاهيم تكاد تكون متفقة حتما بينها فيما يلي:

- التأمين هو أسلوب منظم للتعاقد بين طرفين لتحويل الخطر.

- توزيع الخسارة المالية المحتملة على عدد كبير من الحالات (أشخاص أو ممتلكات أو الاثنين معا)، هذا يؤدي إلى تخفيف عبء الخسارة المالية المحتملة بالنسبة إلى عدد كبير من الأفراد والتي كان من المفروض أن يتحملها دون التعمد في وقوعها.

- كل طرف عليه تعهد محدد من قبل الطرف الآخر.

2-أنواع التأمين:

وردت أنواع كثيرة من التأمين بحيث يؤدي حصرها على قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها تماما، لذلك تم محاولة تقســـيم هذه الأنواع وتوزيعها في فئات معينة ويمكن إجراء التقســـيم تبعا لأغراض مختلفة وبذلك نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة من التقسيم نلخصها في الآتي:

2-1-التقسيم من الناحية النظرية:

ويتمثل في عنصر التعاقد المكون من مايلي:

التأمينات الإجبارية:

حيث لا يتوفر هنا عنصـــر الاختيار بل يكون أســـاس التعاقد هو الإجبار، حيث تلزم أصـــحاب العمل والأفراد بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصـــلحة العامة ولحماية الطبقات ذات الدخل المحدود، وللقضـــاء على

[1]- عيد أحمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2019، ص94.
[2]- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص10.

الطبقية في المجتمع، ومن أمثلة هذا النوع التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالمرض أو العجز أو الشـــيخوخة والتأمين الإجباري للسيارات.[1]

التأمينات الاختيارية:

يشمل كل أنواع الـــــتأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي لابد أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس للتعاقد بين الفرد وبين شركة التأمين أو المنشأة يشـــمل هذا النوع كافة أنواع فروع التأمين مثل تأمين الحوادث الشـــخصـــية و تأمينات الحريق والســـيارات، المسؤولية المدنية غير الإجبارية يطلق على مثل هذا النوع بالتأمينات الاختيارية أو التجارية أو الخاصة.[2]

2-2-التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين:

وبذلك نميز الأنواع الآتية:

القسم العام:

ويشـــمل التأمينات الأخرى عدة كالحياة ويدخل فيه تبعا لذلك التأمين البحري والتأمين ضـــد الحوادث بمختلف أنواعها مثل تأمين الحوادث الشخصية والتأمين ضد السرقة وتأمين السيارات وتأمين المسؤولية المدنية نحو الغير، وتأمين إصـابات العمال وأمراض المهنية، والتأمين ضـد الاختلاس، والتأمين على الماشـية والممتلكات الحية.[3]

التأمين على الحياة(قسم الحياة:)

ويشـــمل أنواع التأمينات المختلفة المتعلقة بحياة الفرد مثل: دفع مبلغ معين عند وفاته أو دفع مبلغ معين عند بلوغه سن معينة أو ضمان معاش يدفع له مدى حياته بعد وصوله سن معين أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة معينة من حياته.

2-3-التقسيم حسب الجهة التي تقوم بعملية التأمين:

نميز في هذا التقسيم كل من التأمين التجاري والتعاوني الذاتي وصناديق الإعانات.[4]

التأمين التعاوني أو التبادلي:

يقوم هذا النوع على الجمعيات التي تنشـــأ فقط لهذا الغرض أو لأغراض مختلفة يكون التأمين واحد منها، وإذا نظرنا لهذه الجمعيات كجمعيات التأمين نجدها تشـــبه إلى حد ما جمعيات التأمين التبادلي منها، حيث يكون الغرض منها التعاون وليس الربح.

التأمين التجاري أو الخاص:

[1]- مختار محمود الهانست وابراهيم عبد النبي هودة، مبادئ الخطر والتأمين، مقدمة في التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص65-66.

[2] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص55.

[3]- عبد العزيز هيكل فهمي، مبادئ في التأمين، الدار الجامعة للنشر، بيروت لبنان، 2012، ص187.

[4]- عيساوي توفيق، "دراسة العلاقة بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري 2018"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، أكتوبر، 2020، ص290.

ينشـــأ هذا النوع من التأمين عندما يتفق عدد من الأشـــخاص ويتعرض كل واحد منهم لخطر معين مع إمكانية تقدير الخســـارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر، على أن يســـاهموا جميعا في تكوين رصـــيد لتعويض كل من تقع عليه الخسـارة، وذلك اتفاقهم المسـبق على توزيع الأرباح التي تتحقق من إجراء نشـاطهم جميعا.

صناديق التأمين الخاصة "الإعانات":

يكون مجموعة من أفراد المجتمع جمعيات حيث يربطهم عمل واحد أو مهنة واحدة أو صـــلة اجتماعية أخرى، بغرض أن تؤدي لأعضـــائها تعويضـــات مالية أو مرتبات دورية محدودة في حالات معينة كالزواج أو حلول إحدى المناسبات، الحاجة إلى النفقات، التقاعد أو ضياع مورد الرزق، ولا يجوز إنجاز صناديق الإعانات لغير الأغراض المذكورة إلا بقرار من وزير المالية.[1]

التأمين الذاتي:

يرى بعض رجال الأعمال أن ما يدفعونه من أقساط لشركات التأمين يفوق ما تدفعه من تعويضات عن تعرضهم لخطر معين، وفي نفس الوقت يعتقدون أنهم قادرين على تكوين احتياطي خاص يعوضـــون منه على أنفســـهم الخسائر المالية التي تلحق بهم نتيجة وقوع هذا الخطر، لهذا يخصصون من أرباحهم مبلغا سنويا يضعونه جانبا وبذلك يتكون لديهم بعد مدة مبلغ من المال يلجؤون إليه عند تعرضـــهم للخســـائر نتيجة خطر معين، وبذلك يتخلصون على الأقل من الإجراءات المختلفة التي يضطرون إليها لمطالبة شركات التأمين بدفع مبالغ التعويض في حالة وقوع خسارة معينة نتيجة خطر يكونوا قد أمنوا ضده لدى هذه الشركات.[2]

التأمين الحكومي:

تقوم الحكومة بدور المؤمن عندما تلاحظ أن شـركات التأمين تزيد في الأقسـاط وتفرض شـروط تعسـفية على المؤمن له، أو عندما تمتنع قبول تأمينات تعتبرها الحكومة ضرورة اجتماعية مثل التأمين ضد أخطار الحروب، فقيام الدولة بهذا الدور يعود أســـاســـا إلى اتســـاع مفهومها ونطاق عملها، حيث لم تعد تقتصـــر على الوظائف التقليدية و إنما أصـبحت كذلك تشـمل تحقيق التكافل الاجتماعي بين المواطنين وضـمان حياة كريمة لهم، ولهذا تقوم الحكومة في كثير من الدول بتنظيم التأمين الاجتماعي الذي هو في الواقع عبارة عن نظام يشـــمل التأمين ضد البطالة و المرض.

2-4-التقسيم من الناحية الموضوعية(تبعا للخطى المؤمن ضده:)

- وبذلك نميز بين الأنواع الآتية للتأمين:

تأمينات الأشخاص:

تشمل التأمين ضد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة أو الشخص وتصيبهم مباشرة في حياتهم أو أعضائهم أو صحتهم، إذ نجد أن الشخص هو موضوع التأمين ويرتبط به مباشرة الخطر المؤمن منه وعليه، بمعنى أننا أمام

[1]- طبابيية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2014، ص 14-15.
[2]- عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص 22-26.

تأمينات المرض والبطالة و الشيخوخة والحوادث الشخصية والوفاة مع مراعاة أن خطر الوفاة هنا هو الوفاة في سن مبكر وكل ما هو متعلق بالنواحي الاجتماعية للفرد.[1]

التأمينات على الممتلكات:

يشمل التأمين من الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين، حيث يندرج تحت هذا القسم تأمين الحريق وخطره وتأمين السيارات وخطرها أو التصادم وتأمين المحاصيل ضد التقلبات الطبيعية الجوية وغيرها وتأمين السرقة وخطرها والتأمين البحري وخطره (تلف أو غرق السفينة أو الحريق أو التصادم أو الجنوح) وأيضا تأمين الطيران والخطر المؤمن منه هو التلف أو الفقد أو الحريق. ومن التأمينات التي تدخل في إطار الممتلكات، التأمين ضد كسر الزجاج والتأمين على الماشية والتأمين ضد الزلازل أو أي تغيير طبيعي مفاجئ.

تأمينات المسؤولية المدنية:

وتشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب شخص معين، ويكون مسؤولا عنها شخص آخر، وبذلك يدخل في هذا النوع تأمين المسؤولية المدنية للمالك قبل جيرانه عن الأضرار التي تصيبهم بسبب حريق شب في مبناه وامتد إلى ممتلكاتهم ومن أهمها:

- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الجراحات والعمارات والعقارات.

- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات.

- تأمين المسؤولية لأصحاب المهن الحرة (مهندسين، أطباء، صيادلة، محامون، مقاولون ....).[2]

[1]- سلمان زيدان، "إدارة الخطر والتأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 170.
[2]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص59.

الشكل رقم (1): يوضح هيكل تقسيمات التأمين الأساسية.

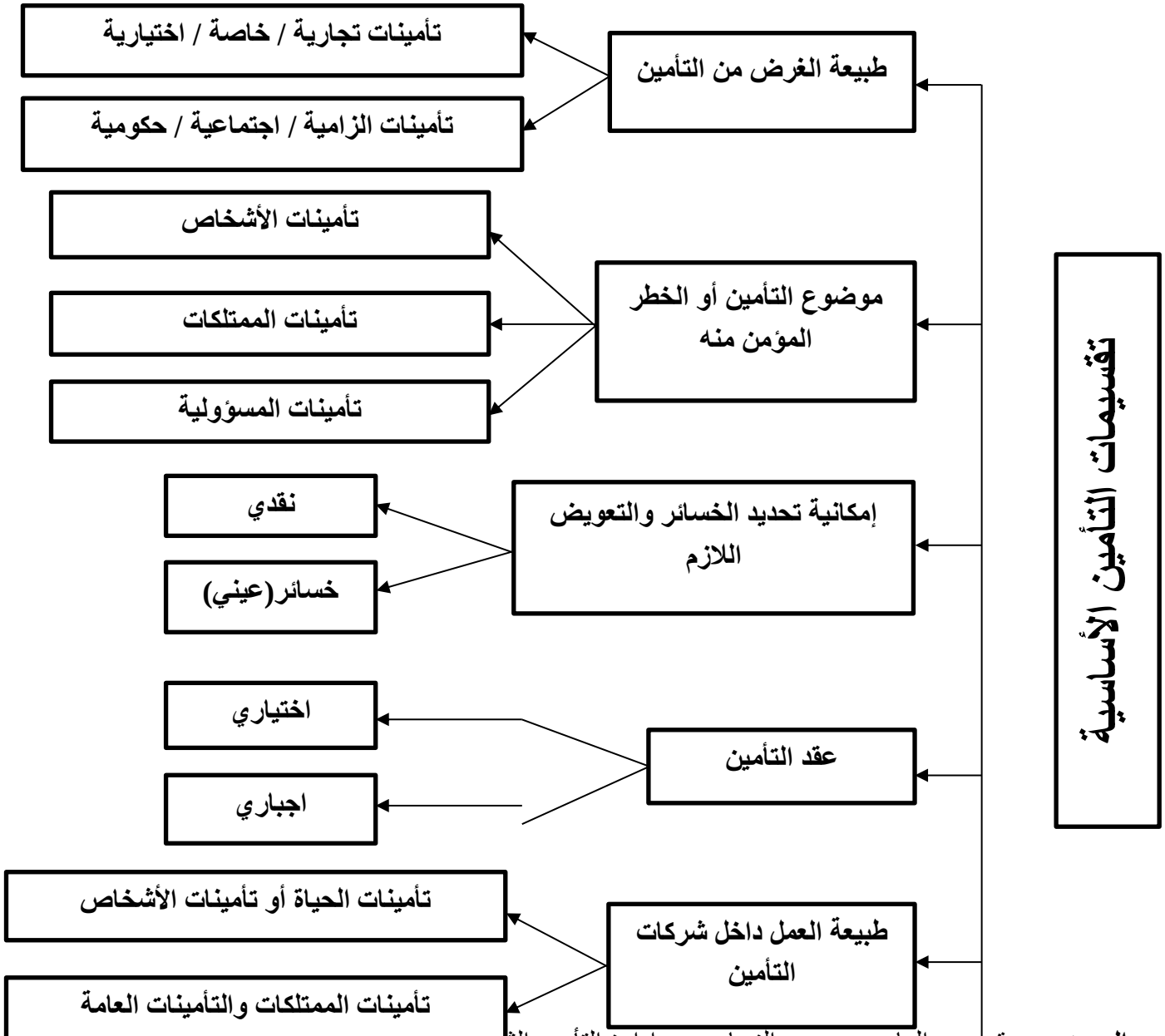

المصدر:صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين الش
القاهرة، 2014، ص55.

المطلب الثاني: تعريف شركات التأمين وأهميتها.

1- تعريف شركات التأمين:

- تعرف على أنها مؤسسات تقوم بتقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات

للمستفيدين أو المؤمن لهم عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات النشاط التأميني وتحقيق الربح المناسب.[1]

- تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة، كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين.[2]

- و يمكن تعريفها أيضا على أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها،[3] و تشبه شركة التأمين الشركات الأخرى التي يكون غرضها الربح، إذ يكون لها رأس مال، ويكون لها أسهم قد تتداول في الأسواق، ويكون هدفها الأساسي هو توليد الأرباح لأصحاب الشركة الذين يدفعون رأسمالها ويمتلكون الأسهم.[4]

مما سبق، نستنتج أن شركات التأمين، هي مؤسسات تقوم بتجميع عدد كبير ومتنوع من الأفراد الذين يحتمل أن يتعرضوا لحادث معين. وبسبب قدرتها على تحليل البيانات المتاحة لديها وتوظيف الأموال المجمعة لديها، يمكنها إجراء تقدير دقيق لقيمة التعويضات التي يتوقع دفعها للمؤمن لهم وتحقيق ربح في نفس الوقت.

2-أهمية شركات التأمين:

تظهر أهمية شركات التامين من خلال الدور الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك على النحو التالي:

2-1- من الناحية الاقتصادية: إن الهدف الأساسي لشركات التأمين يتمثل في توفير التغطية التأمينية للأفراد والشركات من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها، وبالتالي تساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

تشجيع الاستثمار والادخار: فشركات التأمين تعمل على تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث، وتحتفظ بجزء منها كاحتياطي والباقي يستغل في تكوين رؤوس أموال واستعمالها لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما العنصر الادخاري فيظهر جليا في عقود التأمين المختلط وتأمينات الحياة.

العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب: يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك في زيادة المدخرات الإجبارية مما يحد من التضخم، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة، لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة، بما يساعد في زيادة مستواهم الإنفاقي على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات.

تطوير التجارة الخارجية: تلعب شركات التأمين دورا مهما في تطوير التجارة الخارجية من خلال التأمين البحري وتأمين المسؤولية اللذان يساهمان في دعم الثقة بين أطراف التبادل التجاري.

---

[1]- نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص23.

[2]- سليمة طبايبية، مرجع سابق، 2014، ص32.

[3] - René Doff, Risk Management for Insurers, Risk Books, Second Edition, London, 2011, P 11.

[4] - عز الدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008،ص 51.

العمل على زيادة الإنتاج: نظرا لما توفره شـــركات التأمين من تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة مما يشـــجع الأفراد والشـركات على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسـع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما تسـاعد شركات التأمين في حلول مشاريع منتجة جديدة محل المشاريع التي تعرضت للتلف الجزئي أو الكلي وبالتالي عودة العملية الإنتاجية إلى مستواها من جديد.

المســاعدة على الحد من التضــخم: تســاهم شــركات التأمين في زيادة المدخرات التي تتحول إلى زيادة في الاستثمارات ودعم الإنتاج في القطاعات المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض السلع والخدمات، وهو ما يعتبر عنصرا من العناصر التي تحد من التضخم وارتفاع الأسعار.[1]

2-2- من الناحية الاجتماعية: يمكن تلخيص دور شركات التأمين من الناحية الاجتماعية كما يلي:

توفير الأمان والطمأنينة: فشـركات التامين تسـاهم بشـكل كبير في بث الشـعور بالأمان والطمأنينة في نفوس المؤمن لهم وذلك عن طريق تقليل الشعور بالخوف لديهم، فالخدمات التأمينية تمثل في مجموعها حماية للمؤمن لهم من الأخطار التي قد تصيبهم في أشخاصهم أو ممتلكاتهم أو حتى مسؤولياتهم المدنية سواء بصورة إجبارية عن طريق التأمينات الاجتماعية أو بصورة اختيارية عن طريق التأمينات الخاصة.

المســاهمة في اتســاع نطاق التوظيف والعمالة: حيث تعمل شـركات التأمين بمختلف أنواعها على امتصـاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، فالشـــركات تحتاج توفر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية، من إداريين ومحاسبين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة.

تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية: حيث تساهم شركات التأمين الاجتماعية في مواجهة الخسائر المالية المترتبة على انقطاع الدخل نتيجة العجزأو التقاعد أو الوفاة، ولم يكن تدخل الحكومات لغرض التأمين الاجتماعي وجعله إجباريا إلا اعترافا بأفضـلية نظام التأمين لحل تلك المشـاكل الاجتماعية المتعلقة بفقد الدخل والعجز الجسماني وغيرها.

المطلب الثالث: خصائص ووظائف شركات التأمين.

1- خصائص شركات التأمين:

إن طبيعة العملية التأمينية باعتبارها خدمة مســتقبلية تختلف عن غيرها من أنواع النشـــاطات الأخرى وهذا الاختلاف ناتج عن وجود بعض السمات تميز المؤسسات التي تقوم بأداء هذه الخدمة عن غيرها من المؤسسات الأخرى ومن أهم الخصائص التي تميز شركات التأمين ما يلي:

1-1- تنمية وتشـجيع الادخار: إن للتأمين بصـورة خاصـة وظيفتين أسـاسـيتين هما الوظيفة تأمينية والأخرى ادخارية، تقوم بدور مماثل للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك التجارية، والأقساط المتجمعة لديها تمثل مدخرات يتم استثمارها ليتحقق لها في النهاية حصيلة تعادل مبلغ التأمين.

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص40.

1-2- الاعتماد على الخبرة المتميزة: تعتمد شـركات التأمين على خبراء وفنيين ومتميزين في معاينة الأخطار وتحديد الأسـعار المناسـبة لكل خطر، كما يعتمد على خبراء في الإشـهار والتسـويق وللتوزيع والإقناع وتنمية العلاقات الشخصية.[1]

1-3- التمتع بالثقة المالية والشخصية: المؤمن له عند تعاقده مع شركة التأمين يقوم بدفع أقساط قد تطول إلى سنوات عديدة وقد تسدد مرة واحدة، وتقوم شركة التأمين بالتعهد مقابل هذه الأقساط بسداد مبلغ التأمين أو مبلغ التعويض.

في حالة تحقق الخطر المؤمن ضـــده، وفي هذه الحالة لا يوجد ضـــمان لأموال المؤمن له لدى المؤمن إلا الثقة المالية في شركة التأمين، بحيث يدفع أمواله دون المطالبة بأي ضمان آخر.

1-4- انعكاس دورة الإنتاج: حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء ساري للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة تقديرية لأن مبلغ التأمين متعلق بتحديد حجم الخسائر وقيمتها.[2]

1-5- القدرة على توفير الموارد المالية: تأتي هذه الميزة من حقيقة الفترة التي تمر بين تجميع أقســـاط التأمين إلى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين خلال هذه الفترة يتم استثمار حصيلة الأقساط عن طريق شراء أوراق مالية (الأسـهم) تصـدرها منشـآت الأعمال والحكومات لغرض أنشطتها، أضـف إلى ذلك القروض التي تقدمها الشركة للأفراد بغرض شـراء العقارات مقابل الرهن لتلك العقارات لصـالح الشـركة والقروض التي تقدمها شـركات التأمين على الحياة للمؤمن له.

1-5- تقديم خدمات مستقبلية: حيث لا يتولد الشـعور بالحاجة إليها إلا عند تحقيق مسـبباتها وهذه الخاصـية من أهم خصائص شركات التأمين، ذلك لأنها تؤثر تأثيرا كبيرا في مختلف جوانب الشركة سواء من ناحية تسويق هذه الخدمة أو من ناحية تسعيرها أو قياس كفاءة الأداء الخاصة بشركة التأمين.

2- وظائف شـركات التأمين: شـركات التأمين كباقي المؤسـسـات لها وظائف متكاملة لتحقيق الأهداف العامة للشـركة لكن تختلف بشـكل واضـح عن الأهداف المتعارف عليها في مجال الإدارة وهذه الوظائف نلخصـها في الأتي:

2-1- وظيفة الاكتتاب: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السـياسـة التي تحددها شـركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع مجموعة من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشـــركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصـــدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح، وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر وأن لا تكون مجدية، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة تتماشى مع غايات الشركة، وعادة ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار التي تقبلها وغير ذلك من الأمور.[3]

2-2- وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاؤه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضـده وبالتالي فإنها تضـع سـعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسـب مع درجة واحتمال

---

[1]- منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق المالية، توزيع منشات المعارف، الإسكندرية مصر، 2005، ص400.

[2]- بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2012،ص 39.

[3]- كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010، ص35.

تحقق الخطر، كما يتناسب مع مبلغ التأمين، ويقوم الشخص الذي يحد أسعار التأمين بدراسة الإحصاءات الخاصة بالولادات والوفيات والحوادث، وبناء على هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات التي يقوم بتجميعها من دوائر ومؤسسات رسمية وخاصة تهتم بمثل هذه الأبحاث والأرقام والبيانات ويعتمد عليها في احتساب أسعار التأمينات المختلفة.[1]

2-3- وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة يطلق على الدائرة المختصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات، وهي المسؤولة عن استقطاب وتدريب الوكلاء الجدد ومراقبة ومتابعة الولاء والمندوبين الآخرين.[2]

2-4- وظيفة إعادة التأمين: قد يحدث أحيانا أن يعرض على إحدى الشركات التي تؤمن ضد خطر معين مبلغ كبير يفوق إمكانيات الشركة المالية فتلجأ شركات التأمين إلى طريقة تؤدي إلى توزيع الخطر على عدة مؤمنين وذلك بإبرامها عقد إعادة التأمين، الذي يعتبر اتفاق بين هيئتين من هيئات التأمين تتعهد بمقتضاه إحدى الهيئتين بتحمل جزء من العقد الذي تلتزم به الهيأة الثانية للهيئة الأولى، فالمصلحة الأساسية التي تحققها إعادة التأمين، تكمن في السماح لشركات التأمين بتقسيم وتوزيع المخاطر التي تضمنها دون أن يؤثر ذلك على زبائنها.

2-5- الوظيفة المالية: نظرا لأهمية الأموال المجمعة لدى شركات التأمين في تمويل المشاريع، فإن هذه الوظيفة تسمح أساسا بمراقبة توظيف واستثمار هذه الأموال، فالمسؤولون الماليون مكلفون بتسيير الأصول المنقولة والمحافظة على التوازنات المالية لكي تتحصل الشركة على ثقة المؤمن لهم من خلال الاحتياطات المتجمعة لديها.[3]

2-6- وظيفة تسوية المطالبات: هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركة التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عنها هو مسوي الخسائر،[4] و تتبع شركة التأمين ثلاث أسس رئيسية لتسوية المطالبات تتمثل في:

التحقق من صحة المطالبة المقدمة: ويقصد بها التحقق من أن تكون الخسارة قد حدثت فعليا وأن تكون مغطاة بموجب شروط وثيقة التأمين الصادرة من طرف شركة التأمين.

الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات: ومعناه تجنب التأخر أو عدم تسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها، لأن ذلك يؤثر بشكل سلبي على سمعة شركات التأمين وعلى مبيعاتها.

تقديم المساعدة للمؤمن لهم: تقوم بهذا شركة التأمين لما في ذلك من أثر جيد على سمعتها والذي سينعكس إيجابيا على مبيعاتها.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر.

---

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص157.
[2]- رواس حميدة، خصوصية عقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص12.
[3]- معراج هواري، جهاد بعزوز، وأخرون، تسويق خدمات التأمين "واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل"، كنوز المعرفة، الأردن، 2013، ص107.
[4]- أحمد صالح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص25.

المطلب الأول: نشأة وتعريف وأنواع إدارة المخاطر.

1- نشأة إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية والنظرية و المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيستر ريغو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخص ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المنظمة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرق أنجح للتعامل مع المخاطرة تمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة.[1]

2- تعريف إدارة المخاطر:

لقد تعددت التعريفات التي أعطيت لمفهوم إدارة المخاطر تبعا لتعدد فقهاء الاقتصاد ومن بين هذه التعريفات مايلي:

- إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة.[2]

- هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

- تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل، وتطوير استراتيجيات لإدارتها. وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية، وقبول بعض أو كل تبعاتها.[3]

[1]- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

[2]- بن علي بالعزوز، عبد الكرمي قندوز، وأخرون، إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص44.

[3] - Arthur Williams, Michael L Smith, Peter C. Young. Risk management and Insurance .7th Edition New York McGraw- Hill 2002 P38.

- هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو كبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن القضاء على مصادرها.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف ادارة المخاطر على أنها عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة وكذا تصميم وتنفيذ اجراءات وحلول من شأنها أن تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها.

3- أنواع إدارة المخاطر: يمكن أن تصنيفها فيما يلي:

3-1- إدارة المخاطر التقليدية: إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية مثل الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث والدعاوى القضائية ... إلخ).

3-2- إدارة المخاطر المالية: هي أحد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية وبيئتها الرئيسة البنوك.

3-3- إدارة المخاطر المثالية: تركز إدارة المخاطر المثالية على إعطاء الأوليات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر. وبينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر. وتكمن أهميتها في أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل حدوثها قد تحدث فعلاً إن كان هناك وقت كاف لوقوعها. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما ولا يجوز فصلهما فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل مثل:(الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة... إلخ) وعليه فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية العمل والتي تذهب في معالجتها للأخطار أبعد من عملية إدارة المخاطر.[2]

المطلب الثاني: قواعد، طرق وسياسيات إدارة المخاطر.

1- قواعد إدارة المخاطر: مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد صياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد ارشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر. ونذكر من هذه القواعد ما يلي:

1-1- عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة: القاعدة الأولى والأهم هي أنلا تجازف بأكثر مما تستطيع خسارته وهذا يعني أن المخاطر تتطلب عملا محددا اتجاه الخسارة المحتملة القصوى الناتجة عن تلك المخاطر، وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا، حيث تأتي بالكامل على أصول المنشأة في حين يتضمن البعض الاخر عواقب مالية ثانوية فقط. وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما

[1]- محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2020، ص7.
[2]- كاسر نصر المنصور، إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2007، ص5.

كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسـارة غير محتملة فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا بل يجب تقليلها إلى مسـتوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطر. أما إذا تعذر التقليل والتحويل فإنه يجب تفاديها.[1]

1-2- التفكير في الاحتمالات: إن الفرد الذي يمكنه تقدير احتمالية حدوث خسارة يكون في وضع أفضل يساعده من التعامل مع المخاطر، في حين يحدث العكس في حال افتقاده لمثل هذه المعلومات ومع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث خسـارة أقل أهمية من الشـدة المحتملة إذا حدثت الخسـارة وحتى عندما يكون احتمال الخسـارة ضـعيفا فإن الاعتبار يكون الشـدة المحتملة، ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بالتعرض لخطر معين ليس أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب القيام بشأن تلك المخاطر، على العكس فمثلا تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها، ومنه فإن معرفة معدل احتمال حدوث الخسارة معتدلا أو مرتفعا يساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب فعله بشأن هذه المخاطر.

إن من المنطقي اسـتخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصـور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر حيث تفرض هذه القاعدة على مدير إدارة المخاطر عدم إهمال المخاطر التي يكون احتمال وقوعها ضـعيف جدا وأن يأخذها في الحسـبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة.[2]

1-3- لا تخاطر بالكثير من أجل القليل: حسـب هذه القاعدة يتوجب على القائمين على إدارة المخاطر عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة أخطار يحتمل تحققها، في مقابل توفير تكاليف تحويل هذه الأخطار بمعنى الموازنة بين التكلفة والعائد بطريقة إدارة الخطر التي يجب إتباعها ولذلك فإن هذه القاعدة تتمثل في اتجاهين هما:

- يجب عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة مقارنة مع تكلفة تحويلة.

- يجب الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويل الخطر التي يحصل عليها المؤمن في حالة التأمين ضد هذا الخطر.[3]

1-4- موقع هيكل إدارة المخاطر: لا يوجد نموذج معين لهيكل قسـم إدارة المخاطر، بحيث إن كل هيكل يعتمد بصورة كلية على التنظيم ذاته، بحيث يختلف من ناحية الحجم ويمكن تكوين نموذج واحد.[4]

الشكل رقم (2): يوضح هيكل تنظيمي داخلي لإدارة المخاطر مؤهلة لمواجهة الأخطار.

قسم إدارة المخاطر

[1]- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، [illegible]
[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سابق، ص50.
[3]- سمير الخطيب، مرجع سابق، ص20.
[4]- خالد وديب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسرة التوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص30.

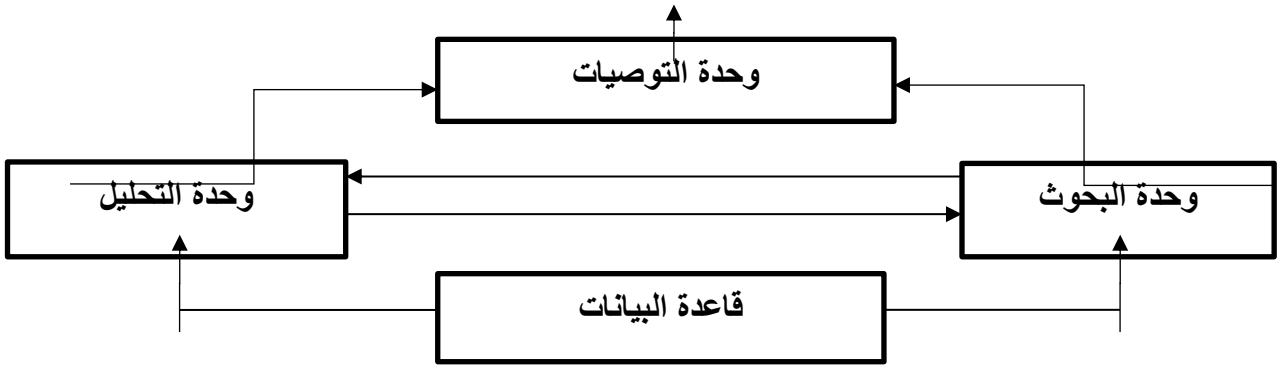

المصدر: شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية، مكتبه الدار العربية للعلوم، بغداد، 2010، ص 126.

2- طرق إدارة المخاطر: تعتبر سياسة إدارة المخاطر من أهم السياسات التي تقوم الشركة بوضعها لمواجهة وتخفيض حجم المخاطر المحيطة بنشاطها بهدف الحفاظ على موجودات الشركة وكذلك الحفاظ على مركز مالي قوي وسليم للشركة، وهناك عدة طرق يمكن أن تعتمدها شركات التأمين من اجل تغطية وإدارة المخاطر التي تواجهها تتمثل في:

2-1- طريقة إدارة مخاطر التغير: ويكون ذلك عن طريق إعادة التامين وتعتبر هذه التقنية من تقنيات إدارة المخاطر المتعلقة بجانب خصوم شركات التأمين فهي تسمح بالتقليل من خطر انهيار أي بمعنى احتمال حدوث خسائر تفوق حجم الأموال الخاصة.

2-2- طريقة إدارة مخاطر السيولة: تتبع الشركة في أدارتها لمخاطر السيولة سياسة التنويع في مصادر الأموال ضمن أنواع التأمين المختلفة كما تركز على تحليل آجال استحقاق المطلوبات والموجودات لتحقيق التوافق ومراقبة مخاطر السيولة والفجوات كما تهتم بالاحتفاظ برصيد كافي من السيولة النقدية والأرصدة القابلة للتسييل لمواجهة الالتزامات المالية.

2-3- طريقة إدارة مخاطر إعادة التأمين: عند استعمال المؤمن هذه التقنية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

- اختيار معيد التأمين الأفضل الذي يقدم عمولة جيدة في مقابل التنازل، والذي لا يتضمن مخاطر عدم الوفاء بالتزاماته لأنه هو كما معلوم هناك من يعرف إعادة التأمين على أنها تبادل الخطر التقني في مقابل الخطر المقابل الخاص بمعيد التامين، ولذلك يختار المؤمنون عادة معيد التأمين المنقط جيدا من طرف وكالات التنقيط.[1]

- التحديد وبدقة لعقود التأمين التي تستوجب إعادة التأمين عليها، وتحديد نسبة التنازل المناسبة بما يتوافق وحد الاكتتاب للشركة.

[1] - Jacques Blondeau and Christian Partrat, re Insurance: technical approach, Economic, Paris, 2003, p51.

- تحديد نوع إعادة التأمين الأنسب لهذه العملية، فإذا اكتتبت شركة التأمين في أخطار ممركزة في مكان وزمان معينين كالكوارث الطبيعية، بحيث أن تحققها يمكن أن يؤدي إلى انهيارها، فيمكن أن تختار هذه الشركات طريقة إعادة التأمين.

2-4- طريقة إدارة مخاطر الاستثمار: للتقليل من هذه المخاطر تقوم شركات التأمين بتنويع مكونات المحفظة المالية الاستثمارية بحيث أن لا تقوم بالتركيز على استثمار معين وأن تقيم أصولها بشكل صحيح. حيث يقصد بالتنويع القرار الخاص بتشكيلة أو توليفة الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة. ومن شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم ذلك العائد. وتوجد أسس مختلفة للتشكيل أو التنويع من أهمها تنويع جهة الإصدار وتنويع تواريخ الاستحقاق.

2-5- طريقة إدارة مخاطر تسيير الاكتتاب: تستخدم لإدارة وتقليل مخاطر تسيير الاكتتاب في شركات التأمين وجب على مسير الاكتتاب أن ينتقي المخاطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن.

- أن يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام.

- يجب أن تكون تسعيرة المخاطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبة.

2-6- طريقة إدارة مخاطر تغيرات السوق: وتتمثل في إتباع استراتيجية تسويقية مناسبة من شأنها أن تقلل من المخاطر وتحديد أقساط تنافسية.

- عرض منتجات جذابة للمستهلكين.

- استعمال مختلف قنوات التوزيع المتوفرة.

2-7- طريقة إدارة مخاطر معدلات الفائدة: الجدير بالذكر أن المخاطر التي تواجه شركات التأمين ذات الطبيعة المالية (كالانخفاض أو الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة، ... الخ) لا تعالج بهذه الطريقة ولكنها تغطى بطرق أخرى من بينها أدوات السوق المالي ومن أهم الأدوات المستعملة لتغطية المخاطر التي يتعرض لها المؤمن مثل خطر تقلبات معدلات الفائدة وقيم الأصول المالية وغيرها.

2-8- إدارة مخاطر عدم التوافق بين الأصول والخصوم: هناك عدة طرق يمكن أن تعتمدها شركات التأمين من أجل تغطية المخاطر التي تواجهها سواء على مستوى أصولها أو خصومها، ومن بين هذه الطرق نذكر ما يلي:

تقنيات التخصيص: تهدف تقنيات التخصيص إلى جعل التدفقات المالية الناتجة عن محفظة الأصول قادرة على مواجهة تدفقات الخصوم، وفي هذا الإطار نميز بين استراتيجيتين متبعتين هما:

التدفقات النقدية المتكافئة: بمقتضى هذه التقنية يتم تكوين محفظة للأصول بحيث تكون تدفقاتها المستقبلية مساوية للتدفقات الناتجة عن التزامات الشركة اتجاه المستفيدين من العقود حسب كل تاريخ.[1]

[1] - Franck Le Vallois, Patrice Palsky, Bernard Paris, Alain Tosetti, Asset Management liabilities in life insurance: regulations, tools, methods, Economic, Paris, 2003 p2.

تســتعمل هذه التقنيات خاصـــة في التأمين على الحياة للتقليل من خطر معدل الفائدة، وأســـاس تكوين محفظة الأصول يكون كما يلي:

- اختيار الأوراق المالية ذات العائد الثابت بحيث تتوافق تواريخ استحقاقها مع تواريخ تسديد التزامات الشركة.

- الاســتثمار في الأوراق المالية التي تكون تدفقاتها المالية المســتقبلية عند تاريخ الاســتحقاق مســاوية للتدفقات الناتجة عن خصوم الشركة.

طرق التحصين: حساسية عناصر الأصول وعناصر الخصوم تقضي هذه الطريقة بجعل حساسية لمعدلات الفائدة متكافئة، وهذا بهدف الحماية ضــد الخســائر الناجمة عن تغيرات المعدلات. عمليا يقتضـــي الأمر تكوين محفظة من الأصـــول التي يكون تأثير تغيرات معدلات الفائدة عليها يقابل ويوافق تأثير هذه المعدلات على التزامات الشركة.[1]

2-9- إدارة مخاطر الملاءة المالية: ويقصــد بها عملية تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بقدرة الشــركة على تلبية التزاماتها المالية في المستقبل. وتتضمن هذه المخاطر الاستثمارية والائتمانية والسوقية والسياسية والتشغيلية كما أنها إجراء تحليل شـــامل للمخاطر وتقييمها وتصـــنيفها وتحديد مدى تأثيرها على الشـــركة. ومن ثم تحديد الإجراءات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر وتحملها بشـكل فعال. ويتضـمن ذلك اتخاذ قرارات اسـتراتيجية للحفاظ على استقرار الملاءة المالية للشركة، والتعامل بشكل فعال مع أي أزمات مالية محتملة.

3- سياسات إدارة المخاطر: وتتمثل في ما يلي:

3-1- سـياســة تحويل الخطر: يقصــد بهذه السـياســة تحويل عبء الخطر إلى الشـخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، وينظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها، وطرفي العقد، والتزامات كل طرف.

3-2- سياسة تحمل الخطر: يقصد بهذه السياسة من الناحية التأمينية قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب المخاطر في صورة حادث نتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية على مواجهتها أو في حالة عدم وجود سياسات يمكن لصاحب المخاطر إتباعها ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين:

طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط: وتستخدم هذه الطريقة في حال إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما وبدقة وتعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة.

طريقة تحمل المخاطر بدون تخطيط: وتســتخدم هذه الطريقة إذا كانت الخســارة المتوقعة الناتجة عن مســبب الخطر خســارة صــغيرة القيمة وغير متكررة ومن بين أهم شــروط تطبيق هذه الطريقة ضــرورة توفير إيراد جاري لتغطية الخسارة المتوقعة.

3-3- سـياسـة التجزئة والتنوع: يقصـد بهذه السـياسـة تجزئة الشـيء المعرض للمخاطر بشـكل يضـمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد للخطر وذلك بجانب التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء في الحالات التي

[1] - Asset/liability management for insurers, SIGMA, Swiss Re, N°6/2000, p13.

تسمح بذلك بما يحقق انتشارا للمخاطر على المستوى المالي والجغرافي، كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر للتجزئة.

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه السياسة قيام صاحب المخاطر بتوزيع مجال نشاطه على عدة أماكن، وقيام المستثمر بتوزيع استثماراته على عدة مجالات، وقيام أمين المخزن بتجزئة المواد التي يقوم بتخزينها حسب أنواعها، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليل احتمالات الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل احتمال وقوع الخسارة المركزة.

3-4- سياسة الوقاية والمنع: ويقصد بذه السياسة اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقق مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية كما أن استخدام هذه السياسة لا يقتصر على الشخص الطبيعي

أو المؤسسات أيا كان نوع نشاطها زراعي أو تجاري أو صناعي أو خدماتي، بل يمتد هذا الاستخدام ليكون على مستوى الدولة وحتى على مستوى العالم.

3-5- سياسة التجميع: تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات المخاطر المتماثلة أو المعرضة لنفس مسببات المخاطر وتوزيع عبء الخسارة الناتجة والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات المخاطر على جميع وحدات المخاطر المشتركة في هذا التجمع، وتقوم هذه السياسة على بديهية أساسية تقرر بأن القدرة الفردية محدودة في مجابهة المخاطر وأن القدرة على مجابهة المخاطر تزداد تدريجيا بتكاثف وتضافر وحدات خطر أكثر وأكثر من مجابهة الخطر المشترك، ومن مميزات هذه السياسة أنها تعزز الأمن أكثر ومبدأ السلامة.

3-6- سياسة التأمين: تعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة الخطر تتمتع بالثقة المالية، وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين.

ومن أهم مميزات التأمين ما يلي:

- يعتبر التزام المؤمن تجاه المخاطر اجتماعيا، بمعنى أن المؤمن هو الذي يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين، لذلك فهو ملزم فقط بتعويض وحدات العمل المؤمن عليها والتي أصيبت خلال هذه المدة.

- المقابل الذي يلتزم بسداده أصحاب المخاطر هو قسط التأمين ويسدد مقدما بحيث يتوقف سريان حجم التغطية التأمينية على هذا السداد.

- يتم بموجب هذه السياسة تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم بإتباع التجزئة والتنوع والتجميع.

- يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تقوم عليها العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى.

- ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صـــاحب المخاطر والمؤمن عقد التأمين وهذا العقد يخضـــع للقواعد القانونية العامة للتقاعد.[1]

الشكل رقم (3): يوضح سياسيات إدارة المخاطر.

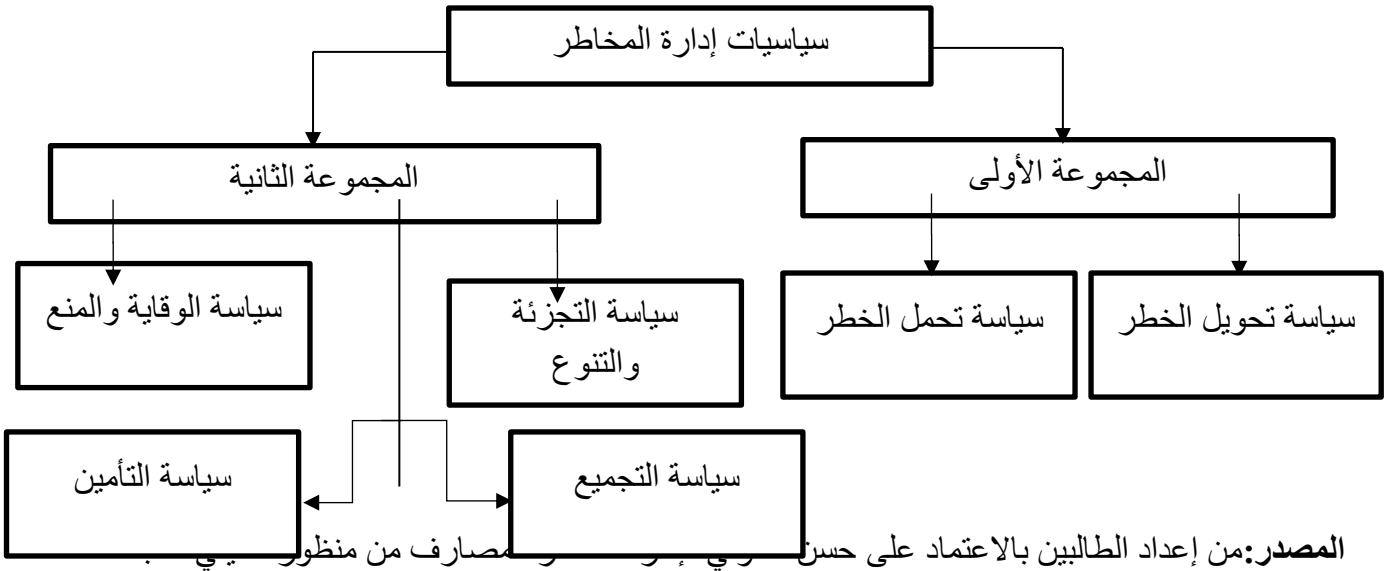

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على حسن [illegible] المصارف من منظور [illegible] الدراسات المالية و المصرفية، 2001، عمان، ص44.

المطلب الثالث: الأساليب الكمية المستخدمة لقياس المخاطر في الصناعة التأمينية.

1- مؤشر التنبؤ بالخسارة:

يستعمل هذا المؤشر لمعرفة تكرار وحجم الخسارة المتوقعة بالنسبة لشركة التأمين، والتنبؤ بأقصى خسارة ممكنة وأقصى خطر يمكن أن تتحمله الشركة، وتستعمل عدة تقنيات للتنبؤ بالخسارة منها التحليل الاحتمالي وهو أداة لحساب فرصة الخسارة لاحتمال تحقق خطر ما، فالاحتمال P والذي يمثل فرصة الخسارة لتحقق خطر ما يكون مساويا لقيمة المبلغ الكلي للتأمين Y مضروبا في عدد الأحداث مرجحة التحقق X على عدد الوحدات المعرضة للخطر N أي:

$$P = \frac{Y.X}{N}$$

وتسمى هذه العلاقة في بعض الأحيان بالقيمة المعرضة للخطر. يساعد هذا المؤشر في تقدير التغير في موقف وربحية شركة التأمين وتعاملها مع المخاطر المختلفة.[2]

2- خرائط الخطر:

تعتبر من بين تقنيات إدارة المخاطر لاسيما في شركات التأمين، وهي عبارة عن رسم بياني لاحتمال تحقق الخطر والتعرض للخسارة وسلوك الخطر، حيث يمثل أحد محاور الرسم البياني الاحتمال السنوي في حين يمثل المحور الآخر الخسارة المتحققة، ويضاف إلى خريطة الخطر أيضا آثار التعرض للخسارة فتعطي

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 49-69.
[2]- William Greene, Économétrie, Pearson Education, 5éme edition, France, 2005.p 6.

الخريطة التوقع الكامل للمخاطر التي تواجه الشركة وأهميتها النسبية .ويتم الحصول على التقديرات الاحتمالية والخسائر المرافقة للخطر من خلال الدراسات الاكتوارية وآراء الخبراء والبيانات التاريخية.[1]

إن إدارة المخاطر باستخدام خرائط الخطر هي عبارة عن محاكاة للخطر، تتمثل مدخلاتها في احتمالات ونتائج تحقق الخطر والخسارة، ومخرجاتها في إعطاء صورة واضحة لما تتوقعه الشركة عن كيفية تطور حالات التعرض للخسارة والتطورات الحاصلة في الخطر.

3- طريقة محاكاة مونت كارلو:

تعتبر المحاكاة أحد الأساليب الكمية لإدارة المخاطر حيث تتضمن بناء النموذج الرياضي الذي يحاول أن يشرح الموقف الحقيقي في عالم الواقع، إذ يهدف هذا النموذج إلى إدخال المتغيرات المهمة ومالها من علاقات مشتركة بالطريقة التي نستطيع بها دراسة التغيرات المؤثرة على كامل النظام داخل الشركة .ويعد أسلوب مونت كارلو أحد أساليب المحاكاة لإدارة المخاطر، حيث ظهرت هذه الطريقة انطلاقا من المقامرة الشهيرة لرؤوس الأموال في موناكو وبعدها تطورت لتصبح طريقة لإدارة المخاطر في الشركات. وتركز طريقة محاكاة مونت كارلو على استخدام الأرقام أو الأعداد العشوائية لتوليد قيم لمتغير عشوائي وذلك باستخدام توزيعات احتمالية، إذ تمكن من إدخال المقاربة الإحصائية للخطر إلى القرارات المتخذة ويمكن إجراؤها لعدد من الفترات الزمنية لمعرفة التأثير طويل المدى لكل قرار أو سياسة أو قيمة تتم دراستها بهدف تجنب المخاطر المتوقعة .وحتى تتمكن شركة التأمين من تطبيق أسلوب محاكاة مونت كارلو في إدارة المخاطر فإنها تتبع مجموعة من الخطوات الخاصة بهذا الأسلوب وتتمثل في:

تحديد المجال الممكن لقيم الإدخال.

- مراكمة النتائج الحالية مع النتائج السابقة.

- استخدام قيم عشوائية لمحاكاة قيم التوزيع الاحتمالي لكل متغير في النموذج.

- تكرار العملية عدة المرات (تزداد دقة النتائج مع زيادة عدد التكرارات) ويتم إجراء هذ الخطوات طبعا باستعمال الحاسوب والبرنامج المخصص للمحاكاة، وبناء على النتائج المتحصل عليها من المحاكاة تتخذ إدارة الخطر بالشركة القرارات المناسبة للتعامل مع المخاطر.

- وضع التوزيع الاحتمالي لكل متغير في النموذج الذي يراد اختباره.

- تطبيق العمليات الحسابية المطلوبة على تلك القيم.[2]

4- قانون الأعداد الكبيرة:

يقوم قانون الأعداد الكبيرة على أساس التوقع والتنبؤ بمختلف المخاطر، وقد جرى استخدامه في مجال التأمين بشكل واسع. يعود اكتشاف هذا القانون إلى الفرنسي "سيمون بواسون" Poisson سنة 1735، حيث ينص قانونه على أنه "كلما زادت عدد الوحدات التي تجرى عليها التجربة؛ كلما آلت نسبة الاحتمال المتوقع إلى

[1]- بوشنافة أحمد، جمول طارق، إدارة الخطر بشركات التامين ومتطلبات تفعيلها، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 25 نوفمبر 2018، ص 12.

[2] - Pidd M, Tolls For Thinking: Modeling in Management Science, John Willey & Sons, Ltd., New York, 3 Edition, 2010.

الاحتمال المحقق لهذه التجربة إلى الواحد الصحيح، بمعنى أن يصبح الاحتمال المتوقع مساويا أو قريبا من الاحتمال المحقق.

ويؤكد بواسون من خلال هذا القانون أن تجميع الأخطار يؤدي إلى تقليلها، أي أن القانون يركز على قدرة شركة التأمين على جمع أكبر قدر من المعلومات عن السلوكيات المختلفة للمخاطر خلال فترات زمنية سابقة، بطريقة تسهل عليها معرفة سلوكياتها الحالية وأبعاد تأثيرها على نشاط الشركة وسيرورة العمل داخلها .يعد قانون الأعداد الكبيرة الأساس الذي يمكن لشركة التأمين التعامل وفقه مع جملة المخاطر التي تعترضها، فالاستحالة التي تبدو قطعية عند محاولة توقع خطر أو حادثة معينة تنقلب إلى ما يشبه اليقين إذا كان ما نحاول توقعه هو عدد كاف من المخاطر المتشابهة، إذن فقانون الأعداد الكبيرة يساعد الشركة على عملية التوقع ولو جزئيا حول جملة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي تسهل عملية الاستعداد لها والتحكم والسيطرة عليها.[1]

5- سلاسل ماركوف:

يعد عالم الرياضيات الروسي أندري ماركوف 1856 -1922 مكتشف أسلوب تحليل ماركوف سنة 1906 ويعرف هذا الأسلوب على أنه يتعامل مع احتمالات حدوث حدث معين في المستقبل مستندا إلى تحليل بعض الاحتمالات أي أنه أسلوب علمي لدراسة وتحليل ظاهرة معينة في الفترة الحالية للتنبؤ بسلوكها في المستقبل. ومن أشهر أعماله أيضا سلاسل ماركوف التي تلعب دورا كبيرا في التنبؤ والتوقع بالخطر في الشركات بصورة تضمن الاستقرار والبقاء في مواجهة تغيرات المحيط، وتعرف بأنهاإحدى أدوات بحوث العمليات التي تبحث في تحليل الاتجاهات الحالية لبعض المتغيرات للتنبؤ باتجاهات المستقبل. وتعرف أيضا بأنها عملية عشوائية تحمل خاصية التنبؤ بالمستقبل انطلاقا من الحاضر دون الحاجة إلى معرفة الماضي. وبعد هذا ممكن أن يكون الاحتمال كما يلي:

$$pr(X_n = 1) = p \quad , pr(X_n = 0) = q$$

سلسلة ماركوف هو متسلسلة من متغيرات عشوائية ذات قيم متقطعة .... x_1, x_2, x_3, x_4 , والذي يمثل التوزيع المشروط للقيمة x_{n+1} بتحقيق قيم المتغيرات العشوائية .... x_1, x_2, x_3, x_4 , انه يعتمد فقط على القيمة x_n وبتعبير رياضي واضح

$$P_{jk}=P_r\{x_{n+1}=k / x_n=j, \underbrace{x_{n-1}=j_1, x_{n-2}=j_2, x_{n-3}=j_3, \ldots, x_0=j_{n-1}}_{\text{neglect حسب منطق ماركوف}}\}$$

أي يمكن كتابة هذه المعادلة وفقاً لمنطق ماركوف وكما يلي:

$$P_{jk}=P_r\{x_{n+1}=k / x_n=j\}$$

يمكن استخدام وتطبيق سلاسل ماركوف في شركات التأمين للتنبؤ بالمخاطر لاسيما مخاطر السوق، التمويل، المنافسة ومخاطر الاكتتاب. وبالتالي تتمثل أهمية تحليل ماركوف بالنسبة لشركة التأمين فيما يلي :

[1]- عز الدين فلاح، " التأمين مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 12.

يعتبر تحليل ماركوف طريقة حسابية وتحليلية تساعد شركة التأمين على معرفة وضعها في المستقبل والتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها.

- يساعد تحليل ماركوف الشركة على إدارة المخاطر التي قد تواجهها وذلك من خلال اكتشافها قبل وقوعها.

- يمكن للشركة إذا كانت قوية أن تحافظ على وضعيتها الجيدة من خلال البحث عن نقطة التوازن التي تكون لصالحها وذلك بالاعتماد على تحليل ماركوف.

- يتم تطبيق تحليل ماركوف في شركات التأمين التي تتمتع بالقدرة على الحصول على المعلومات بشكل كبير، لأن هذا التحليل يعتمد على دراسة واقع الشركة وترجمته في شكل نسب تمكنها من حساب قيم متغيراتها في المستقبل.

المبحث الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر وشركات التأمين.

تعتبر إدارة المخاطر وشركات التأمين من الجوانب الهامة في إدارة الأعمال وتحقيق النجاح المالي والاستمرارية العملية للشركات. فعندما تواجه الشركات المخاطر المحتملة، يتعين عليها اتخاذ إجراءات مناسبة لتقليل التأثير السلبي لهذه المخاطر على أعمالها وتحقيق الأهداف المحددة وتعد إدارة المخاطر من الممارسات المهمة للحد من الأخطار المحتملة وتقليل الأضرار التي يمكن أن تتسبب فيها.

المطلب الأول: تجارب دولية حول التأمين في الدول العربية.

زاد اهتمام كبير من الدول العربية في الآونة الأخيرة بتطبيق التأمين في الشركات، وخاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها الدول، إلا أن الدول العربية تتشابه مع كثير من الدول الناشئة في أن هناك فجوة كبيرة بينها وبين الدول الصناعية الكبرى في مجال تطبيق مبادئ التأمين وفي توفير المناخ المناسب الذي يتضمن التطبيق السليم لتلك المبادئ بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي في هذه الدول واستقطاب الاستثمار الأجنبي حيث أن الاهتمام المتزايد بالتأمين فرض عليها وضع معايير من أجل التطبيق السليم لها، بالتالي تحقيق الأهداف وهناك العديد من التجارب الدولية المختلفة حول التأمين في الدول العربية، وفيما يلي بعض الأمثلة:

- الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أكثر الدول العربية نجاحًا في قطاع التأمين، حيث تعتمد على توفير مجموعة واسعة من خدمات التأمين والتأمين على الحياة والمركبات والمنازل والشركات والرعاية الصحية. حيث تشير نتائج عمليات قطاع التأمين خلال السنوات السابقة إلى نمو القطاع بمتوسط معدل نمو 10% سنوياً، وبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة إلى43.7مليار درهم في نهاية عام 2018، الأمر الذي يعنى استمرار المحافظة على زيادة سوق التأمين الإماراتي على مستوى الدول العربية وشمال إفريقيا خلال السنوات المقبلة.

- المملكة العربية السعودية تشهد توسعًا كبيرًا في قطاع التأمين، وذلك بفضل جهود الحكومة في تشجيع المزيد من الشركات التأمينية على الدخول إلى السوق وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمونها.[1]

- مصر تمتلك سوقًا تأمينية نشطة ومتنوعة، وتعمل الحكومة بشكل كبير على تعزيز هذا القطاع وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها. وتوالى تأسيس شركات مصرية وعربية وأجنبية حتى وصل عدد الشركات العاملة بالسوق إلى 41 شركة، لكنه حتى العام المالي 2021 المنتهي آخر يونيو الماضي لم تزد أصول تلك الشركات

[1] - مصطفى السيد، رؤية حول العوامل التي قد تساهم في زيادة الوعي التأميني في العالم العربي، مداخلة بملتقى دمشق الخامس 2010.

على 153 مليار جنيه، أي أقل من أصـول البنك السـادس بالترتيب من حيث قيمة الأصـول في ذلك الوقت بين البنوك المصرية، وهو البنك العربي الأفريقي الذي بلغت أصوله 218 مليار جنيه.

- تونس تعد واحدة من أكبر الأسـواق التأمينية في المنطقة، حيث تتميز بوجود شـركات تأمين كبيرة ومتنوعة، تقدم خدمات تأمينية متعددة، بما في ذلك التأمين الصحي والسيارات والمنازل والحياة.

- البحرين تحتل مكانة مرموقة في قطاع التأمين في المنطقة، حيث تتميز بتشـــريعات تأمينية حديثة ومتطورة، وتتمتع بأسـواق تأمين نشـطة ومتنوعة حيث بلغ عدد الشـركات المرخصـة في سـوق التأمين في البحرين بنهاية 30 جوان 2021 بلغت 21 شركة وطنية و10 فروع لشركات تأمين أجنبية تزاول أعمال التأمين، إعادة التأمين وأعمال شـركات التأمين التابعة الخاصـة داخل مملكة البحرين، حيث تتكون الشـركات الوطنية من 12 شـركة تأمين تقليدية، 5 شركات تكافل، وشركتين إعادة تأمين، وشركة إعادة تكافل، وشركة تأمين تابعة خاصة.

في حين تتكون فروع شـركات التأمين الأجنبية من 9 شـركات تأمين تقليدية وشـركة إعادة تأمين، كما يشـتمل سوق التأمين على العديد من شركات الوساطة وشركات خدمات التأمين المساندة بلغت مساهمة فروع التأمينات العامة (بما فيها التأمين الصـحي) ما يقارب 79 %من إجمالي حجم الأقساط خلال الستة أشـهر المنتهية في 30 جوان 2021 من التأمين على الحياة (التأمين الطويل الأجل) والتأمين الصـحي معدل نمو بلغ 23% و9%على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2021. كما ارتفع إجمالي اشتراكات التأمين الصحي من 93.41 مليون دينار في الأشهر الستة المنتهية في 30 جوان 2020 ليصل إلى 73.45 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2021، أي بزيادة قدرها 9% تجدر الإشارة أن التأمين الصحي يحتل الصدارة من حيث الأقساط المحققة.

يمكن القول بأن هذه التجارب الدولية تشـير جميعًا إلى أن قطاع التأمين في الدول العربية يتمتع بإمكانات كبيرة للنمو والتطور، وأن الحكومات المحلية بدأت في على تعزيز هذا القطاع.

المطلب الثاني: مساهمة إدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين في الدول العربية.

تلعب إدارة المخاطر دورًا مهمًا في تحسـين أداء شـركات التأمين في الدول العربية. وذلك لأن شـركات التأمين تعتمد بشـــكل كبير على الإدارة الفعالة للمخاطر لتقليل الخســـائر وتحقيق الربحية. فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تساهم بها إدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين في الدول العربية:

- تحســـين تحليل الاحتمالات يمكن أن يســـاعد إدارة المخاطر في تحليل التوقعات لشـــركات التأمين في الدول العربية من خلال تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشـــركات وتحليل تأثيرها المحتمل على الأداء المالي للشركة.

- يمكن أن تســـاعد إدارة المخاطر في تحســـين إدارة المخاطر الداخلية في شـــركات التأمين من خلال تحديد الأنظمة الداخلية وتحسينها، وتدريب الموظفين على كيفية إدارة المخاطر بشكل فعال.

- يمكن لإدارة المخاطر أن تساعد في تحسين منتجات التأمين التي تقدمها شركات التأمين في الدول العربية من خلال تقديم منتجات أكثر تنوعًا ومرونة لتلبية احتياجات العملاء وتقليل المخاطر التي تواجهها الشـــركات من خلال توفير منتجات التأمين المصممة بطريقة آمنة.

- يمكن أن تساعد إدارة المخاطر في تحسين إدارة المخاطر الخارجية في شركات التأمين في الدول العربية من خلال تحديد وتخفيف المخاطر الخارجية، مثل التغييرات التنظيمية أو المخاطر الجيوسياسية، ووضع استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر.

باختصار، تعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا بالغ الأهمية لنجاح شركات التأمين في الدول العربية، ومن خلال تحسين تحليل الاحتمالات وإدارة المخاطر الداخلية ومنتجات التأمين وإدارة المخاطر الخارجية، يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها والحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق.[1]

1- دور الرقابة في تحسين أداء شركات التأمين: الوظائف الادارية وهي مجموعة الوظائف التي تقوم بها إدارة المالية وتقوم بها ايضا بقية الادارات أخرى في المشروع بمعنى أن إدارة المالية تشترك مع غيرها في القيام بهذه الوظائف ومن تلك الوظائف التخطيط والتنظيم وتنمية الكفايات والتوجيه والرقابة وكل ما هنالك أن تطبيق هذه الوظائف يقتصر على نطاق إدارة المالية فحسب الخلاف بين الإدارات بالنسبة لمزاولة هذه الوظائف يكون في مجال التطبيق ونطاقه وليس في مستواه.

- التخطيط ونقصد به التخطيط المالي أي الذي يقتصر على نشاط التمويل وتقوم الإدارة المالية بتلك الوظيفة ممثلة في ترجمة الميزانيات الكمية إلى ميزانيات قيمية وفي التنسيق بين الميزانيات المالية المختلفة وفي وضع الميزانيات النقدية وتحديد قيم التدفقات الداخلية والخارجية ومواعيد هذه التدفقات كما يتمثل التخطيط المالي في وضع خطط وبرامج الاستثمار المختلفة والتي تحقق للمشروع أكبر عائد ممكن في ظل مستويات المخاطر المحسوبة، والتخطيط المالي فقد تعدى ذلك إلى تقدير قيمة أرباح المتوقعة وما سوف فتم توزيعه منها وما سوف يحتجز وتقدير قيمة أسهم المنشاة في السوق بناء على الأرباح الموزعة أو المحتجزة وتحديد قيمة التوسعات المخططة وأنسب وقت لطرح الأسهم الجديدة في أسواق المال.

- فإن الادارة تعني الرقابة وملاحظة التقدم تجاه تحقيق الأهداف التنظيمية وإعادة تنظيم الأعمال إذا كانت الأهداف قد تغيرت نتيجة للتغير في الظروف والأحوال وتصحيح الانحرافات إذا لم يتم تحقيق الأهداف المنشودة .ويستخدم المديرين مهاراتهم الفنية عند أدائهم لوظيفة الرقابة ويقارنون ما تم إنجازه وما يجب أن يكون فالمراقبون يسمحون للمديرين أن يكرروا الأداء المقبول، أما اذا كانت النتائج أقل من المتوقع فالرقابة تساعد المديرين على اتخاذ الاجراءات الضرورية ولإصلاح المسار.[2]

- تأثير التكنولوجيا في تحسين أداء شركات التأمين في الامارات حيث أن سلسلة القيمة هي السلسلة التي تمر خلالها المنتجات بالترتيب، وعند كل خطوة يكتسب المنتج قيمة إضافية، والتي تبدأ بتصميم المنتج (الوثيقة) ويليها تسويقه ثم الاكتتاب والتسعير فتسوية التعويضات واخرها خدمة العملاء.

2- تصميم المنتج: ان للتأمين التكنولوجي يؤثر على صناعة التأمين وبالأخص طرق الحصول على البيانات والتحليلات مما يساعد في عملية تصميم الوثيقة بالشكل الذي يلائم احتياجات العميل وابتكار تغطيات تأمينية جديدة.

3- التسويق: استخدام التكنولوجيا في الوصول بشكل أسرع للعملاء المستهدفين، فعلى سبيل المثال من خلال هواتفهم أو مواقع التواصل الاجتماعي.

[1] - Pierre, DESMET. (2001), « Marketing Direct : Concepts et Méthodes », 2«eme éditions. DUNOD, Paris, p5.
[2]- بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، مثيجة لطباعة، الجزائر، 2011، ص 40.

4- الاكتتاب والتسعير: توفر التكنولوجيا بيانات جديدة وتحليلات متطورة مما تساعد على فهم المخاطر بشكل أحسن وكيفية الحد منها واستخدام تلك البيانات في التسعير لجعله أكثر دقة.

5- تسوية التعويضات: تساهم التكنولوجيا في سهولة الإبلاغ في حالة حدوث حادث وتسرع من عملية تسوية التعويضات.

6- خدمة العملاء: فالعديد من التفاعلات بين العملاء وشركة التأمين أصبحت تتم بشكل رقمي (الكتروني) عبر المنصات الاجتماعية على الأنترنت والهواتف لتسهيل عملية التواصل بين العميل والشركة وتوفيرا للوقت.

هناك عدة طرق يمكن لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية من خلالها تحسين أدائها، منها:

- زيادة وعي العملاء يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال زيادة وعي العملاء بأهمية التأمين والفوائد التي يوفرها. يمكن تحقيق ذلك من خلال الحملات التسـويقية والبرامج التعليمية التي تهدف إلى تثقيف العملاء حول أنواع التأمين المختلفة وفوائدها.

- تقديم سياسات مخصصة يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال تقديم سياسات مخصصة تلبي الاحتياجات المحددة للعملاء الأفراد. يمكن تحقيق ذلك باستخدام تحليلات البيانات لفهم الاحتياجات والتفضيلات المحددة للعملاء وتصميم السياسات وفقًا لذلك.

- تحسين تجربة العملاء يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال تحسين تجربة العملاء من خلال تحسين خدمة العملاء والعمليات المبسطة والمنصات الرقمية سهلة الاستخدام حيث يمكن أن يساعد ذلك في زيادة رضا العملاء وولائهم.

- تطوير منتجات مبتكرة يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال تطوير منتجات مبتكرة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء. يمكن أن يشمل ذلك المنتجات التي توفر تغطية للمخاطر الناشئة أو المنتجات التي تستخدم تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي.[1]

- تحسين إدارة المخاطر يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال تحسين ممارسات إدارة المخاطر. يمكن أن يشمل ذلك تنفيذ أطر عمل قوية لإدارة المخاطر، وتحسين ممارسات الاكتتاب، والاستثمار في نماذج وتحليلات المخاطر المتقدمة.

- تعزيز الامتثال التنظيمي يمكن لشركات التأمين تحسين أدائها من خلال تعزيز ممارسات الامتثال التنظيمي. يمكن أن يساعد ذلك في بناء الثقة مع العملاء والمنظمين وتجنب الغرامات والعقوبات المكلفة.

وتلعب إدارة المخاطر دور في تحسين أداء شركات التأمين أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية جميع الأنشطة التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من تحديد، تقييم الأخطار والاستجابة لها، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

[1]- بوعون يحياوي نصيرة، المرجع السابق، ص 41.

وتؤكد الدراسة على ارتفاع الوزن النسبي لمستوى إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية بأداء مجموعة من الأنشطة التي تساهم بشكل فعال في تحسين برنامج إدارة المخاطر بالشركة بنسبة 68 % في المتوسط لجميع فروض البحث، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لدورهم في مراحل عملية إدارة المخاطر وتفعيلها في شركات التأمين المصرية بمتوسط حسابي وانحراف معياري كل من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية وإدارة المراجعة الداخلية بإعادة النظر في المهام التأمين المصرية والمسئوليات التي تقوم بها في ظل مدخل إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة.

-دراسة بالي مصعب، مذكرة ماجيستر تحت عنوان" التأمين كأداة لإدارة المخاطر" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات.

تمحور موضوع الدراسة حول البحث عن آليات ووسائل لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الفرد والمؤسسة، وكانت دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ودورها في تغطية الأخطار وإدارتها معتمدا في ذلك على مجموعة من التقنيات والأسس الغاية منها التقدير الجيد للخطر ومنح التعويض المناسب جراء تحقق الأخطار المؤمن عنها.

- دراسة أمين زيد، الطاهر العامودي: إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة تطبيقية على شركة التأمين الجزائرية.

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية والمخاطر التي تواجهها، المنهج المتبع في الدراسة تم الاعتماد على الدراسات النظرية لتحليل واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية وقد خلصت الدراسة إلى تقديم نموذج لإدارة مخاطر التشغيل في شركات التأمين يتكون من الأبعاد التالية: مبلغ التعويض، عدد الحوادث، عدد المؤمنين، قسط التأمين.

- دراسة مصطفى بناي: أطروحة دكتوراه بعنوان واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية.

تم تخصيص هذه الدراسة لمعرفة دور التأمين في التنمية الاقتصادية والتي حاول فيها تبيان حقيقة وموقع قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وكذا مساهمة رأس مال الشركات في الناتج الداخلي الخام، كذلك سلط الضوء على موقع التأمين الجزائري في العالم وما يتطلب قطاع التأمين الجزائري من أجل تحسينه. وقد توصل الباحث إلى أن قطاع التأمين في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع الدول العربية وباقي دول العالم.

- دراسة Hassan Hussein بعنوان:

Évaluation des performances des institutions d'assurance algériennes, une étude de cas de la Société Nationale d'Assurance, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Université d'Alger 2018.

حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل ومعالجة أهم متطلبات تطبيق وتوافق مؤسسات التأمين الجزائرية مع معايير تقييم الأداء المناسب لخصوصية الصناعة التأمينية في الجزائر لتحديد وتفعيل تنافسيتها، هذه الدراسة شملت على تقييم الأداء الكلي لشركات التأمين.

- دراسة Rayan Bin Zoua بعنوان:

La gouvernance dans les institutions d'assurance en tant que mécanisme de gestion des risques" Une étude de cas d'un échantillon de compagnies d'assurance Um Al-Bawaqi, note de maîtrise, Université Um Al-Bawaqi 2016.

هدفت الدراســـة الى محاولة التعرف على مدى إدراك أهمية المخاطر في الشـــركات التأمين وكذا تحليل العلاقة بينهما وتكمن في اعتبار أن إدارة المخاطر جزء أســاســي في الإدارة الاســتراتيجية لأي مؤســســة فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسـسـات بشـكل منظم لمواجهة المخاطر المصـاحبة لأنشـطتها وكذلك من نتائجها أن هناك أسـلوبين لإدارة المخاطر الأول عن طريق التحكم في الخطر من خلال تدنية الخسـائر المتوقعة عن وقوع الخطر والثاني عن طريق تحويل الخطر ويركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخســائر الناشــئة عن تحقق الأخطار.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، توصلنا إلى ماهية التأمين الذي يعتبر عملية تسعى لحماية المؤمن لهم من المخاطر كل حسب نوعها والتعويض عند وقوعها، حيث تتم عن طريق شركات متخصصة تسمى بشركات التأمين والتي تتبع قواعد وطرق لإدارة مخاطرها المحتملة منها عملية إعادة التأمين كأهم آلية تلجأ إليها للتحكم في الخطر، حيث تسمح هذه الآلية بتقسيم المخاطر وتشاركها مع أطراف أخرى، وهذا ما يزيد من القدرة الاستيعابية للشركة.

إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى ماهية إدارة المخاطر والتي أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في مجال التأمين فهي حافظة لبقاء الموارد واستمرار الحياة لوحدات الشركة وضمان الأمان للاستمرار والتطور الحاصل في المستقبل وقمنا أيضا بدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر وشركات التأمين والتي لها دور في تقليل المخاطر المحتملة وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه الأخطار فهي تعد أحد العناصر الرئيسية لنجاح شركات التأمين وتحسين أدائها بحيث تمكنها من تقديم خدمات تأمينية عالية الجودة للعملاء.

الفصل الثاني:

دور إدارة المخاطر لشركات التأمين في الجزائر

دراسة حالة CRMA

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري للبحث، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون بناء إطار منهجي لها يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلى إستخلاص نتائج ميدانية تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في البحث. يهدف هذا الفصل إلى تحليل قدرة شركة التأمين على المساهمة في إدارة وتغطية الأخطار المختلفة التي يواجهها الأفراد والمنشآت من خلال آلية التعويضات، وذلك بدراسة ميدانية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والتي تعد إحدى أكبر شركات التأمين في الجزائر .وبغية تحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المطلب الأول قدمنا لمحة عامة حول نشأة الشركة الجزائرية CRMA ثم تطرقنا للمؤسسة محل الدراسة وهيكلها ومصالحها، رقم الاعمال أما المطلب الثاني فيتضمن نوعية المخاطر و مستوياتها في شركة التأمين CRMAأما في المطلب الثالث طرق إدارة المخاطر في شركة التامين (مثلا طريقة الملائة) بالتركيز على فترة الجائحة .

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على المخاطر ومستوياتها في شركات التأمين وطرق دور إدارة المخاطر فيها من خلال التطرق لها في المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التأمين في الجزائر.

المبحث الثاني: دور التأمين في النمو الاقتصادي للجزائر.

المبحث الثالث: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA لولاية البيض.

المبحث الأول: واقع التأمين في الجزائر.

لقد مر سوق التأمين الجزائري بمراحل متعددة لا يمكن إغفال أي منها وهذا لمساهمة ولتأثير كل مرحلة فيما هو عليه اليوم وذلك بدءا من الفترة الاستعمارية وما تلاها من مراحل وما يواجهه اليوم من تحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعكس هذا التعدد وخاصة بعد الاستقلال تطور السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية ومحاولتها مواكبة التطورات العالمية.

المطلب الأول: تطور التأمين في الجزائر.

لقد عرف التأمين في الجزائر عدة تغيرات كبيرة تبعا للظروف التي سادت البلاد والتشريعات المنظمة له، حيث يعود ظهور التأمين في الجزائر الى الفترة الاستعمارية إذ كانت له عدة مؤسسات تأمينية تعمل لمصلحة المعمرين آنذاك وكانت هذه المؤسسات تسير في نطاق التشريع الفرنسي، أما بعد استرجاع السيادة الوطنية بدأت الجزائر تدريجيا في استرجاع القطاع حيث قامت بوضع قوانين وتنظيمات وخلق شركات وطنية للرقي بالقطاع.

1- المرحلة الإستعمارية ما قبل 1962

يرتبط وجود التأمين بالجزائر في هذه الفترة بوجود الاستعمار الفرنسي ومؤسساته حيث تميزت هذه المرحلة بسيطرة الوكالات الأجنبية خاصة الفرنسية منها على نشاط التأمين، وأسست أول شركة تأمين سنة 1861 وهي شركة تعاونية للتأمين من الحريق، وتبعتها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين سنة 1933.[1]

وقد صدرت خلال هذه الفترة عدة قوانين ونصوص تنظم قطاع التأمين منها:

- مرسوم 06 مارس 1947 تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، وهذا المرسوم اقام إمتيازا للحاكم العام للجزائر، حيث أنه بالنسبة لكامل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات يتطلب قبل كل شيء إستشارة الحاكم العام للجزائر حسب ما نصت عليه المادة(5)،كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية أصبح يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الإعتماد من الحاكم العام للجزائر حسب ما نص عليه البند رقم (2) من المادة السادسة ويمثل هذا المرسوم إدخال حقيقي للتأمين إلى الجزائر، ويتجلى من خلاله الإهتمام الكبير للمشروع بترسيخ سوق تأمين مستقر.

الأمر 04 أكتوبر 1945 عهد بتسيير إصابات العمل إلى الضمان الإجتماعي بدلا من شركات التأمين.

مقرر 5 ماي 1947 أنشئت بموجبه لجنة إستشارية جزائرية للتأمينات لها صلاحيات تتمثل في:

-اقتراح أحكام تطبيقا للنصوص العامة للدولة المستعمرة الفرنسية و تنظيم الأسواق.

مقرر 28 أوت 1947 تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية للتعويضات والإحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر والنسبة هي 50 %حسب المادة الأولى من هذا المقرر.

[1]- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين من 2005-2007،مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2010-2011،ص32.

وما يميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه المرحلة هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه من بين 218 شركة عاملة في السوق خلال سنة 1952 كانت هناك 127 شركة فرنسية 3 شركات جزائرية فقط، أما الباقي فهي شركات أجنبية، حيث انه كانت هناك 13 شركة تحصل 50 %من الأقساط و5 شركات تحصل 30 %من الأقساط وهو ما يعني أن السوق محتكر.[1]

2- المرحلة الإنتقالية من 1962-1965:

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الإستقلال، ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270شركة. لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الإدخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضاتالمستحقة لضحايا الحوادث[2]، وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني من خلال سن قانون يوجب إنشاء عملية إعادة التأمين اجباريا لجميع عمليات إعادة التأمين المحققة في الجزائر، وهذا من خلال تأسيس الصندوق الوطني للتأمين و إعادة التأمين CAAR، وقد تأسست في 08-06-1963 بموجب الأمر رقم 197/63[3] وقد حدد وزير المالية بمقتضى قرار 15-10-1963 نسبة 10% من الأقساط المجمعة لكل شركة تأمين عاملة بالجزائر للتنازل عنها لصالح شركة ".
CAARكما أجبرت كل الشركات مهما كانت جنسيتها تقديم ضمانات معينة بموجب القانون 201/63 والذي يتضمن ما يلي:

منح وزارة المالية الاعتماد لكل شركة تأمين تريد مزاولة نشاطها أو الاستمرارية فيه في الجزائر.

وقد أدى هذا القانون إلى سحب الاعتماد للعديد من الشركات، مما أدى إلى بقاء العديد من الملفات عالقة، وقد أوكل الى شركة "CAAR" تسييرها وتسويتها، كما أدى إلى منح الاعتماد إلى 17 شركة منها الشركة الوطنية"SAA" من خلال المرسوم الصادر في 12-12-1963.

والصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية" CCRMA" بموجب المرسوم الصادر في 1963/04/28م والتعاونية الجزائرية لعمال التربية والثقافة"MAATEC" بموجب المرسوم الصادر في 1964/12/29م.

وبصفة عامة كان هذا القانون غير معمق وغير كاف للقيام برقابة فعالة على هذا القطاع ناهيك عن كون أغلب شركات التأمين الموجودة أجنبية، وبالتالي لم تتمكن الهيئات الوصية من السيطرة على هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد.[4]

3- المرحلة الاحتكارية من 1966إلى1995:

[1]- نور الهدى لعميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009_2010، ص ص45-47.
[2]- برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية 2009،دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات –SAA-مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة –، السنة الجامعية 2013-2014، ص86.
[3]- مختاري زهرة، مرجع سابق، ص33.
[4]- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات «CAAT"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة –السنة الجامعية 2004-2005، ص 29-30.

عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات عمومية، والتي كان عددها آنذاك لا يتجاوز شركتان هما SAA و CAAR وتعاضديتان.[1]

فبموجب الأمر رقم 127/66 الممضي في27-05-1966 تضمن احتكار الدولة لعمليات التأمين، كما فرضت إلزامية التأمين بموجب الأمر رقم 15/74 الممضي في30يناير1974 والمتعلق بإلزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الأضرار.[2]

4- مرحلة التخصيص من 1973-1979:

تولد عن تعدد الممتلكات القابلة للتأمين وتطورها كثير من الأخطار، فكان من الضروري دعم السوق الوطني من خلال التوزيع والتسيير الأمثل للتأمين فقامت السلطات العمومية بتنظيم سوق إعادة التأمين لارتباطه المباشر بالتبادلات الدولية، في المرسوم 54/73 في1973/10/2 يخول للصندوق المركزي لإعادة التأمين"CCR" بجمع كل عمليات إعادة التأمين، كما قرر وزير المالية إلغاء أي منافسة بين شركات التأمين وبعدها خصص لكل شركة نشاط محدد.[3]

قررت السلطة في هذه الفترة ما يلي:

فيما يخص إعادة التأمين التي كانت لغاية 1973 مطبقة من طرف شركة CARR،تم تنظيم هذا السوق وذلك بخلق الصندوق لإعادة التأمين" CCR" الذي تخصص في إعادة التأمين.

أما فيما يتعلق بعمليات التأمين الأخرى، فقد أصدر قانون وزاري رقم 828 في1975، الذي بدأ سريانه في 1976/01/01، يهدف هذا القرار إلى ما يلي:

- الغاء المنافسة الموجودة بين الشركتين الوطنيتين.

- تطبيق كل شركة وبشكل حصري عدد معين من الأخطار على النحو التالي:

- تؤمن شركة SAA الأخطار الصغيرة التي تولد إدخارا معتبرا مثل تأمين السيارات، السرقة، إنكسار الزجاج، اضرار المياه، الحريق والإنفجار (الأخطار البسيطة)، تأمين الحياة...الخ.

كما أن الدولة عززت من احتكارها لهذا القطاع بجعل الشركتين التعاونيتينMAATEC وCCRMA تعملان لحساب شركتي CAAR وSAA مع احتفاظ كل منها ببنيتها الخاصة وممارستها لأعمالها السابقة، كما منعت الشركات الوطنية من اللجوء الى وسطاء التأمين الموجودين سابقا.

5- مرحلة إصدار أول قانون تأمين جزائري من 1980الى 1994م:

[1]- بلقوم فريد، خليفة الحاج، مداخلة بعنوان تطور سوق التأمين وافاقه المستقبلية في الجزائر، الملتقى الدولي السابق حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وافاق التطوير-تجارب الدول –جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، في ديسمبر 2012، ص04.

[2]- براحلية بدر الدين، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، مداخلة بعنوان التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، أفريل2011، ص04.

[3]- صندرة لعور، صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة، دراسة حالة تأمين خسائر الإستغلال، كلية العلوم الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2004-2005، ص154.

منذ الإستقلال وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمال، هذا الأخير الذي لا يتوافق والاتجاهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ 1966، وبناءا على ذلك تم الغاؤه في1975/07/05 بمقتضى الأمر 73/29،ومن هذا التاريخ لم يصدر أي قانونإلى غاية المرسوم في 9 أوت 1980 تم إصدار القانون 80/07 المتعلق بالتأمينات[1]، فظهرت تشريعات جديدة تتعلق بنشاط التأمين بصفة عامة، لكن دون إبعاد القواعد العامة المعمول بها في مختلف دول العالم كحقوق وواجبات أطراف العملية التأمينية، وشرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات جديدة تمثلت في عمليات إعادة الهيكلة العضوية لجميع الشركات الوطنية بما فيها شركات قطاع التأمين كشركة CAAR، التي نتجت عنها شركة جديدة وهي الشركة الجزائرية للنقل CAAT، وحاليا تسمى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، غير أن هذا المشروع باء بالفشل بسبب ضيق وضعف سوق التأمينات الخاص بفروع الحياة آنذاك، وفي سنة 1990 تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين العمومية حيث أصبحت تعمل بكل حرية في جميع فروع التأمين، هذا ما سمح بنشأة المنافسة بين شركات القطاع وبذلك يكون من المفروض عليها الحفاظ على مركزها ومكانتها.[2]

6- مرحلة تحرير السوق من1995 إلى يومنا هذا:

تمتاز هذه المرحلة بإلغاء إحتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين والذي جسد ذلك هو الأمر الصادر بتاريخ 23/شعبان/1415ه، الموافق ل:1995/01/25م المتعلق بالتأمينات، حيث أنه قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات صلة بالإحتكار(القانون رقم 63-201 والأمر رقم 66-127 والقانون رقم 80-07) ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا الأمر للشركات الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، ومن أجل التنظيم القانوني لقطاع التأمين في الجزائر أنشئت جمعية تحت اسم الاتحاد الجزائري لشركات إعادة التأمين U.A.Rسنة 1994م، ويضم كل مؤسسات التأمين الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر، وقد فتح المجال للمستثمرين جزائريين كانوا ام أجانب لأنشاء شركات التأمين في الجزائر، كما يسمح هذا القانون 95/07 للشركات أن تمارس عمليات التأمين عن طريق الوسطاء والوكلاء، كما تم إحداث رقابة صارمة من طرف الدولة وإنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات C.N.A[3].

وإضافة إلى الأمر 95-07 هناك مجموعة من الأوامر نذكر منها:

- القرار رقم 43 المؤرخ في 2002/07/29 الصادر عن وزير المالية يتضمن تحويل الإستفادة من التنازل الإجباري من مؤمن مباشر SAA الى معيد التأمين CCR، كذلك تأسيس حق إمتيازي لفائدة CCR على كل التنازلات الإختيارية في حالة تقديمها لشروط أحسن أو معادلة لتلك التي تقدم من قبل معيدي تأمين أجانب.

- القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20-02-2006 ،المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، بغية توفير ظروف مواتية وتطوير القطاع من حيث التحكم في نشاطه، وتفعيل أدائه بما يحقق ترقيته وتطويره من خلال تجسيد أهدافه.[4]

المطلب الثاني: مكونات سوق التأمين في الجزائر.

[1]- هدى بن محمد، مرجع سابق، ص32.
[2]- صندرة لعور، مرجع سابق، ص155.
[3]- هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013، ص119.
[4]- حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2012، ص 58-59.

إن سـوق التأمين عبارة عن مجموعة من الشـركات التي تنشـط في شـكل منظومة اقتصـادية حيث تبلغ عدد الشركات في قطاع التأمين في الجزائر حوالي 17 مؤسسة أسست 10 شركات منها بعد تحرير قطاع التأمين عام 1995 حيث يتكون سـوق التأمين الجزائري من العديد من شـركات التأمين، يمكن تصـنيفها إلى شـركات التأمين العامة، شركات التأمين الخاصة، شركات التأمين المتخصصة، التعاضديات أو التعاونيات، شركات التأمين الغير مباشرة (إعادة التأمين)، الشركات المختلطة.

1- الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر:

1-1- مديرية التأمينات: هي سـلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، وتتشكل مديرية التأمينات من:

- نيابة المديرية للتحليل والدراسات.

- نيابة المديرية للتنظيم.

- نيابة المديرية للرقابة من مهامها ما يلي:

فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.

إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين واعادة التأمين وتطبيقها.

مساعدة الإدارات الأخرى والمساهمة في دراسة واعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.

1-2- المجلس الوطني للتأمينات (CNA): أنشأ المجلس الوطني للتأمينات من خلال التنظيم ـ 95-07 في 10 أفريل1997 والذي يضـطلع بتنظيم وتطوير السـوق التأمينية من خلال القيام بالمهام والأدوار المخولة له ومن مهامه:

- وضع تسعيرات التأمين التي تطابق سوق التأمين الجزائري، وذلك على أساس قاعدة إحصائية وطنية.[1]

- تطوير العلاقات الخارجية وخاصة الدول التي لها علاقات اقتصادية مع الجزائر وذلك بجلب التجربة الدولية وشراء قنوات جديدة في نشاط إعادة التأمين وذلك من أجل إعطاء حيوية لقطاع التأمين.

- تحسين ظروف التوظيف والتسيير داخل شركات التأمين وإعادة التأمين والغرض منها هو ضمان السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المستفيدين من العقود المختلفة للتأمين.

- تسيير مختلف شركات التأمين بطرق حسنة.

- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.

- مراقبة مدى تطبيق شركات التأمين للتنظيمات والمراسم القانونية.

- إنشاء مراكز للبحوث والتي تقوم بدراسات استراتيجية تتماشى مع نظام التأمين في الجزائر وخصوصا مع عولمة الاقتصاد.

[1] - Disponible dans le lien :https://www.cna.dz/

- تجتمع الأطراف التي تتعلق بالتأمين، بما فيهم ممثلين من وزارة المالية، شـــركات التأمين، وســـطاء التأمين والمؤمن لهم، وذلك عن طريق المجلس الوطني للتأمينات.

1-3- لجنة الاشراف على التأمينات CSA: استحدثت هذه اللجنة بموجب المادة 27 من القانون،06/04 المتمم والمعدل للمادة 209 من الأمر،95/07 وهي تمثل سلطة الرقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى الوزارة المالية، بحيث ان مراقبة الدولة لنشاط التأمين عادة التأمين ينفذ من طرف هذه اللجنة والتي تهدف إلى:

- تحسين وتطوير السوق الوطني للتأمين ودمجه مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- حماية مصـالح المؤمن لهم والمسـتفيدين من عقود التأمين والسـهر على ضـمان قانونية عمليات التأمين وكذا قدرة مؤسسات التأمين على الوفاء.

وتتشكل هذه اللجنة من خمسة أعضاء وهم:

- الرئيس يعين من طرف وزير المالية.

- خبير في التأمينات يقترحه وزير المكلف بالمالية.

- ممثل عن وزير المالية.

1-4- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR: نشـــأ في 22 فيفري 1994 بموجب القانون 09-31 المؤرخ في 04 ديسـمبر 1994, فهو يهتم بمشـاكل المؤمنين حيث تشـمل عضـويته؛ شـركات التأمين وإعادة التأمين وبذلك فهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة ومن أهدافه:

- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات.

- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.

- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل والتكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة.

المطلب الثالث: قيود وتحديات قطاع التأمين في الجزائر.

يواجه قطاع التأمينفي الجزائر عدة قيود ومشـــاكل أدت إلى ضـــعفه ومحدوديته، منها التي ترجع إلى عوامل داخلية وأخرى ترجع إلى عوامل خارجية تتعلق بشركات التأمين.

1- العوامل الداخلية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- طول مدة تسوية المتضررين (تأخذ إجراءات التعويض) إن علاقات التعاون بين شركات التأمين ليست على ما يرام خاصة في مجال التسويات، حيث لا توجد هناك آلية معينة متفق عليها لحل المشاكل العالقة بين شركات

التأمين فيما بينها من جهة وبين المؤمن لهم و الشـــركات من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى طول مدة تسوية المتضررين.[1]

- نقص وضعف الموارد البشرية المتخصصة في مجال التأمين.

يفتقر قطاع التأمين في الجزائر إلى والمهارات الضرورية والاختصاصات لا سيما في مجال تصميم المنتجات التأمينية والاكتتاب وخبراء التأمين ويرجع ذلك لعدم وجود معاهد متخصصة في التأمين وندرة الاختصاصات في هذا المجال على مستوى الجامعات.

- افتقار قطاع التأمين إلى بنك المعلومات، حيث ما زال ســـوق التأمين في الجزائر يفتقر إلى قاعدة معلوماتية مركزية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين شركات التأمين للاسترشاد بها لمختلف أنواع التأمين، وكدا لعلاقة قطاع التأمين مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- نقص الديناميكية، حيث من المفروض أن تقوم شـــركات التأمين والوســـطاء بحملات الإشـــهار و الدعاية (السـمعية، البصـرية، المكتوبة الخ) وبعبارة أخرى يجب أن يكون المؤمن له على دراية كافية بكل الضـمانات والمزايا التي تقدمها خدمات التأمين ويجب أن تنشأ علاقات متينة تربط بين المؤمن له والمؤمن وذلك للمحافظة على أكبر عدد ممكن من الزبائن.[2]

2- العوامل الخارجية: تتمثل في:

- **عامل محدودية الدخل:** إن غالبية الأفراد دخولهم محدودة وهي بالكاد تكفي لســـداد المأكل وفواتير الكهرباء والماء والهاتف وغيره، لذا يصـــبح الطلب على منتوجات التأمين محدودا أي أن الأفراد لا يملكون القدرة الشرائية.

- **العامل الثقافي والإيديولوجي:** إن النظام الاشـتراكي ونموذج الإنتاج المطبق سـابقا على الفرد أن يعتمد على حماية الدولة في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية (العمل، الصحة، التعليم، السكن).

- **العامل الديني**: ويتركز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها محرمة وفق نصـــوص الشـــريعة الإسلامية.

- **عامل غياب الوعي التأميني:** الذي يعد أهم المعوقات التي تواجه السوق التأمينية، فالفرد الجزائري ليس لديه وعي كاف بأهمية التأمين وهو أقل بكثير مما هو عليه الأمر في أوربا والعالم المتطور، ونجد أن هناك عدد من الأفراد يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة إلى التأمين[3].

المبحث الثاني: دور التأمين في النمو الاقتصادي للجزائر

إن للتأمين دور مهم في تنمية اقتصاد الدول ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، إذ أنها تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال دورها المزدوج، بالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار في حياة الأفراد اليومية

[1]- بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2011، ص204.
[2]- بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص206.
[3]- بناي مصطفى، مرجع سابق، ص204.

والعملية، ومنحه الثقة بالنفس وتحرير فكره من التفكير المخاطر التي قد تشغله إذا أراد أن يقوم بمشروع أو انجاز عمل فهي لديها اسهامات النمو الاقتصادي من خلال تجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات معينة.

المطلب الأول: المؤسسات المفعلة للتأمين في الجزائر

تمارس شركات التأمين الجزائرية اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، حيث تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع ونذكر هذه الشركات كالآتي:

1- الشركات العمومية:

الشركة الجزائرية للتأمين SAA: أنشئت في 12ديسمبر 1963، مكونة من رأس مال مختلط جزائري مصري وهي الآن تمارس كل أنواع التأمين.[1]

الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: نشأت في 30 أفريل 1985، اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل طبقا لمبدأ التخصص وبعد إلغاء المبدأ أصبحت تمارس جميع أنواع التأمين.[2]

الشـــركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين CAAR: تم انشـــاؤها في 08 جوان 1963، حيث كانت تعتبر كصندوق للتأمين واعادة التأمين، كانت مسؤولة عن المهمة القانونية من أجل السماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين، ولكن بعد إعادة هيكلة السوق واحتكار الدولة لقطاع التأمين أصبحت متخصصة في إدارة المخاطر الصناعية، والآن هي تمارس كل أنواع التأمين.[3]

شـــركة تأمين المحروقات CASH: تأســـســـت في 04 أكتوبر 1999، في البداية كانت تمارس عملية التأمين المتعلقة بقطع الهيدروكربونات وهي الآن تمارس جميع عمليات التأمين.[4]

الشـــركة المركزية لإعادة التأمين CCR: أنشـــئت في 01 أكتوبر 1973، وهذه الشـــركة مكلفة بإعادة التأمين للشركات المتواجدة بالجزائر، وتأمين نشاط المؤسسات الجزائرية في الخارج والتي تشمل الأخطار الكبرى.[5]

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX: أنشئت في 10 جانفي 1996، بموجب الأمر رقم 96/06، وهي تقوم بضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة.[6]

شركة ضمان القرض العقاري SGCI: تأسست في 05 نوفمبر1997، برأس مال مشترك بين الخزينة العامة وبنوك وشركات تأمين عامة تهدف لتأمين البنوك والمؤسسات المالية في أعمالها الإئتمانية العقارية.[7]

2- التعاضديات:

1 - Disponible dans le lien :https://www.saa.dz/
2 - Disponible dans le lien :https://www.caat.dz/
3 - Disponible dans le lien :https://www.caar.dz/
4 - Disponible dans le lien :https://www.cash-assurances.dz/
5 - Disponible dans le lien :https://www.ccr.dz/
6 - Disponible dans le lien :https://www.cagex.dz/
7 - Disponible dans le lien :https://www.sgci.dz/

الصـــندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: وهو شـــركة ذات طابع تعاوني غير ربحي، تأســـس في 02 ديسمبر 1972.[1]

تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة MAATEC: تم تأسيسها في 10 ديسمبر 1964، لتأمين عمال التربية والثقافة من الأخطار المحيطة بهم.[2]

3-الشركات الخاصة:

تراست الجزائرALGERIA TRUST: تم إنشائها في 18نوفمبر1997، بموجب المرسوم 07/95 في 25 جانفي 1995، والتي خصـصـت لافتتاح سـوق التأمين الجزائري للإسـتثمار الخاص بدأت نشـاطها في 28 فيفري1998، لتكون أول شركة خاصة بالجزائر تمارس جميع عمليات التأمين واعادة التأمين.[3]

الشركة الدولية للتأمين واعادة التأمين CIAR: تأسست في 15 فيفري 1997.[4]

سـلامة للتأمينات الجزائرية SALAMA: تمت المصـادقة على شـركة سـلامة للتأمينات الجزائرية (شـركة البركة والأمان) في 26 مارس 2000، من قبل وزارة المالية لممارسة جميع عمليات التأمين. وهي شركة تابعة لمجموعة التأمين واعادة التأمين الدولية "سلامة- الشركة العربية الإسلامية للتأمين".[5]

الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM: تأسـست في 10سبتمبر2002، لممارسـة عمليات التأمين ضد الأضرار.[6]

شركة اليونس للتأمينات ALLIANCE: هي شركة مساهمة تأسست في 20 جويلية عام 2005 في إطار القانون 95-07 بدأ نشاطها سنة 2006 بعد حصولها على الترخيص قدر رأسمالها سنة 2011 ب 2.2 مليار دج.[7]

شركة كرديف الجزائر CARDIF EL_DJAZAIR: تأسست في 11أكتوبر 2006، وهي شركة فرنسية خاصة متخصصة في التأمين على الأشخاص وهي فرع من فروع بنك Paris Bank.[8]

كرامة للتأمينات CAARAMA: تأسست في 09 مارس 2011، من طرف الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين بموجب القانون رقم 04/06، والذي ينص على فصـل أنشـطة التأمين على الحياة وعن أنشـطة التأمين عن الأضرار.[9]

الجزائرية للحياة: تأسست في 22 فيفري 2015، مختصة في التأمين على الحياة.[10]

[1] - Disponible dans le lien :https://www.cnma.dz/
[2] - Disponible dans le lien :https://www.maatec.dz/
[3] - Disponible dans le lien :https://www.trust-assurances.dz/
[4] - Disponible dans le lien :https://www.laciar.com/
[5] - Disponible dans le lien :https://www.salama-assurances.dz/
[6] - Disponible dans le lien :https://www.gamassurances.dz/
[7] - Disponible dans le lien :https://www.allianceassurances.dz/
[8] - Disponible dans le lien :https://www.cardifeldjazair.dz/
[9] - Disponible dans le lien :https://www.caarama.dz/
[10] - Disponible dans le lien :https://www.aglic.dz/

التأمين التعاضدي MUTUALISTE: هو شركة تابعة لـــ CNMA تأسست في 05جانفي 2012، متخصصة في التأمين على الأشخاص.[1]

مصير للحياة MACIR VIE: تأسست في 11 أوت2011، وهي شركة تأمين خاصة تهتم بالتأمين على الحياة.[2]

أمانة للتأمينات AMANA: نشأت في 10 مارس2011، بعد قانون الفصل بين التأمين عن الأشخاص والتأمين عن الأضرار تهتم بالتأمين عن الأشخاص.[3]

تأمين لايف الجزائر TALA: أنشئت في 17 أفريل2011، تهتم بالتأمين على الحياة.[4]

اكسا لتأمينات الجزائر AXA: تأسست الشركة بفرعين

- AXA للتأمينات على الحياة في 02 نوفمبر2011.

- AXA للتأمينات على الأضرار في 03 نوفمبر2011.[5]

المطلب الثاني: دور التأمين في زيادة الإنتاج الداخلي الخام وتعزيز القطاعات الإنتاجية

يرتبط نشاط التأمين ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الإنتاجية ودوره في زيادة الإنتاج الداخلي الخام، فتراجع معدل النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على رقم أعمال قطاع التأمين حيث أن انخفض معدل اختراق رقم الأعمال الإجمالي بالنسبة للناتج الخام الداخلي وهو مؤشر على أهمية نشاط التأمين في القطاع الإنتاجي فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن التأمين ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد الوطني، وهو يمثل الأرباح الصافية (أقساط التأمين مطروحا منها التعويضات المسددة أو المدفوعة، وبالطبع اقتطاع مصروفات أخرى)، ومن الوسائل التي تزيد من معدل تغلغل التأمين جعل فروع معينة من التأمين إلزامية كالتأمين الإجباري على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات، وللإشارة فإن علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي هي علاقة سببية ذات اتجاهين وهو ما أثبتته بعض الدراسات الأكاديمية.

1- دور التأمين في تعزيز القطاعات الإنتاجية:

ان للتأمين دور مهم و تأثير كبير على القطاع الإنتاجي، فالتأمين على الأصول الثابتة في قطاع الإنتاج سوف يمكن من استبدال هذه الأصول مباشرة في حال تلفها، أو على الأقل إلى إنتاجيتها الأصلية في حال حصول أية أعطال فيها، مما يسمح باستمرار العملية الإنتاجية دون توقف، ويحافظ على الموقع التنافسي للمنتجات الصناعية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز ثقة المتعاملين مع تلك المنشآت.

ومن ناحية أخرى فإن قيام المستثمر بتأمين ممتلكاته سيمكنه من استخدام كل أمواله وأرباحه في استثماراته دون أن يضطر إلى احتجاز أي جزء منها لمواجهة المخاطر المحتملة وتعويض الخسائر الناتجة عنها، حيث

[1] - Disponible dans le lien :https://www.lemutualiste.dz/
[2] - Disponible dans le lien :https://www.macirvie.com/
[3] - Disponible dans le lien :https://www.amana.dz/
[4] - Disponible dans le lien :https://www.tala.dz/
[5] - Disponible dans le lien :https://www.axa.dz/

ستتكفل شركة التأمين بهذا التعويض مقابل حصولها على قسط بسيط معلوم يسدد في بداية فترة التعاقد غالبا ما يكون بشكل سنوي.

يستطيع رجال الأعمال من تجنب تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة المخاطر المختلفة التي يحتمل وقوعها، وذلك بدفعهم قسط معين لتحقيق ضمان ضد الخسائر المالية المحتملة وقوعها نتيجة وقوع خطر معين ففي حال غياب التأمين تحتاج الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، أما بوجود التأمين فهو يؤدي إلى توجيه مثل هذه الاحتياطات إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية كما يتميز التأمين بتوفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة ومتعددة، وهو الأمر الذي يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجاتهم الحالية دون تردد، و بالتالي يساعد هذه المشروعات على الحصول على مزايا اقتصاد الحجم، كما يعمل على زيادة قدرتها الإنتاجية.

المطلب الثالث: التحول الرقمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين في ظل جائحة كوفيد

بالرغم من أن جائحة كورونا أحدثت خسائر فادحة في اقتصادات دول العالم ومنها الجزائر، إلا أنها على النقيض شكلت فرصا للنمو وعوائد اقتصادية هائلة في بعض القطاعات على غرار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة، التجارة الالكترونية، الخدمات الالكترونية أو الرقمية عبر الإنترنت...الخ. وللاستفادة من المنافع الاقتصادية والمالية للتحول الرقمي وضعت الجزائر استراتيجية وطنية قيد التنفيذ.

عملت الحكومة الجزائرية في إطار مخطط عملها الجديد لسنة 2020 على إنشاء وزارة جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وذلك لتسريع اندماج البلاد في اقتصاد المعرفة بالاعتماد على الابتكار، حيث لوحظت اختلالات كبيرة في القطاعات وكان لهذه الجائحة تأثير مختلف على شركات التأمين، فقد ارتفع عدد حالات التأمين على الحياة والتأمين الصحي بشكل حاد، وكان هناك انخفاض كبير في التأمين على السفر والسيارات.[1]

ومع ذلك لجأت جميع شركات التأمين إلى تغييرات في نظام التفاعل مع حاملي الوثائق حتى الآن، بالتالي عندما يتمكن أكثر من 90% من المشاركين في الشركة من ممارسة الأعمال التجارية عن بعد فهذا يجعل شركات التأمين تشعر بالتأثير الإيجابي لفيروس كورونا على جذب عملاء جدد والاحتفاظ بهم.

كما أن الجائحة أظهرت بعض عات التصدعات ونقاط الضعف في النموذج التقليدي للتفاعل بين شركات التأمين وحاملي الوثائق، وذلك من خلال تركيزه على جهود شركات التأمين في الابتكارات والاستثمارات في المستقبل الرقمي حيث إن لشركات التأمين حصة من هذا التحول السريع نحو الرقمنة، شأنها شأن باقي الشركات، لذلك قامت بتطبيق تكنولوجيا التأمين كإجراء احترازي لمكافحة انتشار هذا الوباء. ويعتبر العديد من الخبراء أن تكنولوجيا التأمين، فرصة عظيمة لتطويرها المبتكر. يؤدي تطبيق التحول الرقمي إلى تحقيق العديد من الفوائد للمواطنين والمستثمرين كما يلي:

بالنسبة للمواطنين: تتمثل في تعزيز حق المواطنين في المعرفة والمعلومات واستخدامها ومشاركتها في أسرع وقت وأقل تكلفة، وتيسير الحصول على الخدمات.

[1] - Baldwin, Richard & Di Mauro, Beatrice Weder (2020) »Economics in the Time of COVID-19« e-book, www.cepr.org, ISBN: 978-1-912179-28-2.

بالنسبة للمستثمرين: جذب وتشجيع الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية، وتوفير البنية المعلوماتية واستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع في الإدارة والتدريب.[1]

1- خطوات التحول الرقمي: يبدأ التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجية رقمية وإجراء تحسين على الوضع الراهن، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية، ولتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشأة. بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة ومحكمة لكافة الظروف ولتدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود.

2- متطلبات تطبيق التحول الرقمي: يستلزم تطبيق التحول الرقمي توافر ما يلي:

2-1- الموارد البشرية: تتضمن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة وتنفيذها، وأن تكون مدربة وفق أحدث أنظمة التكنولوجيا الرقمية، وخبرات علمية وعملية متخصصة مع الإيمان بالتغيير والتطوير.

2-2- البيانات: تتضمن قيام المؤسسات بإدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال، وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة وكاملة، مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن للبيانات والتنبؤ بالمستقبل...الخ.

2-3- التقنيات: ويقصد بها توفير التقنيات التكنلوجية لبناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، والبيانات، والتخزين، والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات، وأهمها تقنيات تحليل البيانات الضخمة والبنى التحتية للحوسبة السحابية.

2-4- العمليات: تتضمن إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي للمؤسسات، لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، وبتضمن ذلك السياسات والإجراءات التي تغطي كافة نشاطات الشركة وعملياتها المترابطة والتقنيات المطورة والبيانات المعالجة.

3- دور ومساهمة التحول الرقمي في التخفيف من آثار وتداعيات جائحة كوفيد-19-

شهد قطاع التأمين تحولًا رقميًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وكان هذا التحول ضروريًا لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة والمتزايدة بسرعة، ولتحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف. وفي ظل جائحة كوفيد-19، أصبح التحول الرقمي أكثر أهمية من أي وقت مضى للتخفيف من آثار وتداعيات الجائحة على قطاع التأمين. من خلال التحول الرقمي، يمكن لشركات التأمين تقديم خدماتها عن بعد، مما يسهل على العملاء الوصول إلى خدمات التأمين بسهولة ويسر، ويقلل من حاجتهم إلى الذهاب إلى المكاتب الفعلية لتلقي الخدمات.[2]

وعلاوة على ذلك، يمكن للشركات توفير خدمات التأمين عبر الإنترنت والتطبيقات المحمولة، مما يجعل الخدمات أكثر ملاءمة وسهولة للاستخدام. يمكن للتحول الرقمي أيضًا تحسين الكفاءة والإنتاجية في شركات التأمين، حيث يمكن استخدام التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين عمليات التحليل والتقييم والتسعير وإدارة المخاطر. ويمكن أيضًا استخدام التحول الرقمي لتحسين عمليات المبيعات والتسويق، والتي يمكن أن تكون صعبة في الأوقات الحالية بسبب الإغلاقات والتباعد الاجتماعي، بشكل عام يمكن القول

[1]- موسى كاسحي، أزمة فيروس كورونا و آثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، الجزائر، العدد رقم 01، 2021، ص 143.
[2]- خالد تلعيش، جائحة كورونا وأثرها على الخرجات السياسية بالجزائر، التداعيات والآليات، مجلة الفكر، العدد رقم 03، سنة 2020، ص99.

إن التحول الرقمي لقطاع التأمين يمكن أن يساعد على تخفيف آثار الجائحة، ويمكن أن يساهم في تعزيز الثقة بين الشركات التأمين والعملاء، والمساهمة في مرونة الصناعة.

المبحث الثالث: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA لولاية البيض.

سنخص بالذكر من خلال هذا المبحث إلى التطرق عن أهم المراحل التي مر بها سوق التأمين في الجزائر بشكل عام، ولأهم المحطات التي مر بها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بشكل خاص، وإعطاء أهم النقاط التي توقف عندها ليتبلور مفهومه ليصبح على ما هو عليه اليوم، كما لا يفوتنا التكلم عن أهم الفروع التي انبثقت عنه في مختلف المناطق والجهات كما هو الحال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي البيض ثم سنتطرق إلى تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات بصفة عامة، وتقديم الفرع محل الدراسة – البيض.

المطلب الأول: التعريف بشركة التأمين لولاية البيض نشأة، الهيكل التنظيمي ورقم الأعمال

للتعاون الفلاحي أكثر من قرن من الوجود، تأسست أولى الوكالات المحلية للتعاون الفلاحي منذ 1901، والتي مارست التأمينات المنبثقة عام 1904 بالجزائر العاصمة وقد تم انشاء 16 وكالة بين الفترة 1906 و1912 ، تأسست أولى الوكالات المحلية للتأمين و إعادة التأمين ضد البرد والوكالة المحلية ضد الحرائق والحوادث و تم توحيد الوكالتين عام 1919 و استحداث الوكالة المحلية للتأمين و إعادة التأمين للتعاون الفلاحي لشمال إفريقيا هذه الأخيرة تحدث مع الوكالة المحلية للتعاون الاجتماعي الفلاحي التي تأسست عام 1949و وكالة التعاون الفلاحي للمعاشات التي تأسست عام 1958 لتنشأ تبعا لأمر رقم 67/72 الصادرة بتاريخ 1967/12/02 لتأسيس التعاون الفلاحي والوكالة الوطنية للتعاون الفلاحي خلال هذه الفترة في مجال التمويل الفلاحي تم حل وكالات القرض الفلاحي التعاوني عام 1968 وحولت نشاطاتها وأملاكها إلى البنك الوطني الجزائري، ثم تم تحويل هذه النشاطات مرة أخرى لكيان تم انشائه عام 1980 وسميت ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب المرسوم الوزاري رقم 97 /95 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي. وتوسيع مهامه زيادة على التأمينات الاقتصادية.

2- تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي البيض هو واحد من 69 صندوق موزعة على كامل التراب الوطني، يقع الصندوق الجهوي في حي 220 البيض، قام بفتح أبوابه في 02 جانفي2017 يعد CRMA البيض حاليا صندوقا إقليميا يكون نطاق تدخله جغرافي من خلال ولاية البيض ويتمتع بموارد بشرية ومادية ومالية كافية تمكنه من تنفيذ مهمته التأمينية والاستجابة بأقصى قدر من الكفاءة والسرعة لتلبية حاجات العملاء.

3- أهداف الصندوق الجهوي CRMA:

يهدف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية البيض إلى تحقيق عدة أهداف تتماشى مع أهداف الصندوق الوطني عبر مختلف شبكات الوطن وتتمثل هذه الاهداف في:

- تيسير سبل العمل لدى الفلاحين بمنحهم عامل الأمان في العمل لتطوير الإنتاج والرفع من المردودية.

- وضع الصندوق لشبكة معلومات داخلية تسهل عملية التواصل بين العاملين والزبائن وهياكل الدولة.

- تغطية جميع المخاطر التي قدمتها للأعضـــاء ليس فقط في القطاع الزراعي ولكن أيضـــا في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تنفيذ برامج التوعية والترويج.

- الاقتراب أكثر من المزارعين والأعضـاء من خلال شـبكة المكاتب المحلية التابعة للصـندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبيض ونذكر:

- المديرية - مكتب النصر - مكتب بوقطب - مكتب بوعلام

- مكتب الشلالة - مكتب الرقاصة - مكتب الأبيض سيدي الشيخ

الجدول رقم (2):يوضح الملكيات ومواقع المكاتب المتواجدة في ولاية البيض.

المكتب المحلي	العدد	الرمز	العنوان	المساحة	الملكية
المقر	**07**	**878**	**البيض BT 03 حي 220 سكن**	**84㎡**	**CAW**
النصر	**01**	**758**	**حي النصر البيض**	**45㎡**	**CRMA**
بوقطب	**02**	**739**	**بجانب المرشات**	**30㎡**	**APC**
الأبيض سيدي الشيخ	**01**	**779**	**الأبيض سيدي الشيخ**	**75㎡**	**خاص**
بوعلام	**02**	**952**	**رقم 02/01 قرب الثكنات العسكرية**	**40m**	**APC**
الشلالة	**02**	**692**	**حي عبد الباقي رقم 12 الشلالة**	**45m**	**APC**

المصدر: استنادا إلى الوثائق المقدمة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA لولاية البيض.

الجدول رقم (3): يوضح عدد المكاتب المتواجدة بولاية البيض

البلديات	العدد	الدائرة
البيض	**1**	**البيض**
الشقيق –الكاف لحمر-الرقاصة	**3**	**الرقاصة**
بريزينة	**3**	**بريزينة**

عين العراك- اربوات- الأبيض سيدي الشيخ- البنود	4	الأبيض سيدي الشيخ
بوقطب – الخيثر - توسمولين	3	بوقطب
الشلالة – المحرة	2	الشلالة
بوسمغون	1	بوسمغون
بوعلام - سيدي عامر - سيدي سليمان- سيدي طيفور ستيتن	5	بوعلام

المصدر: بالاعتماد على وثائق CRMAبولاية البيض.

4- الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يتم العرض في هذا العنصر الهيكل التنظيمي لCRMA كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية البيض

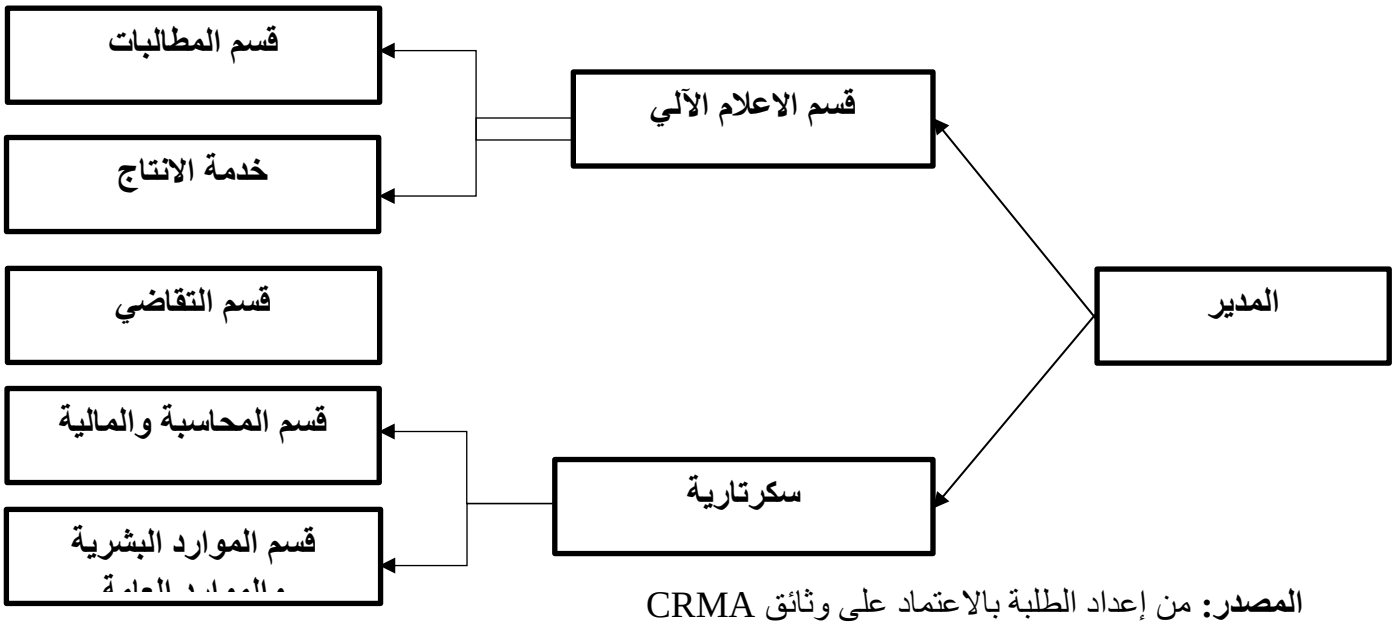

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق CRMA

إن تطور رقم الأعمال مؤشر مهم يبين لنا نمو شركة التأمين واتساعها، فمن خلال هذا العنصر سنبين تطورات رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال السنوات الخمسة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (4): نمو رقم أعمال شركة التأمينCRMA خلال الفترة 2017-2021 بولاية البيض.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	14.901.250	32.039.680	30.279.100	46.185.980	72.091.860

المصدر: استنادا الى الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي لولاية البيض.

الشكل رقم (5): تطور رقم أعمال الصندوق الجهوي بولاية البيض خلال الفترة 2017-2021

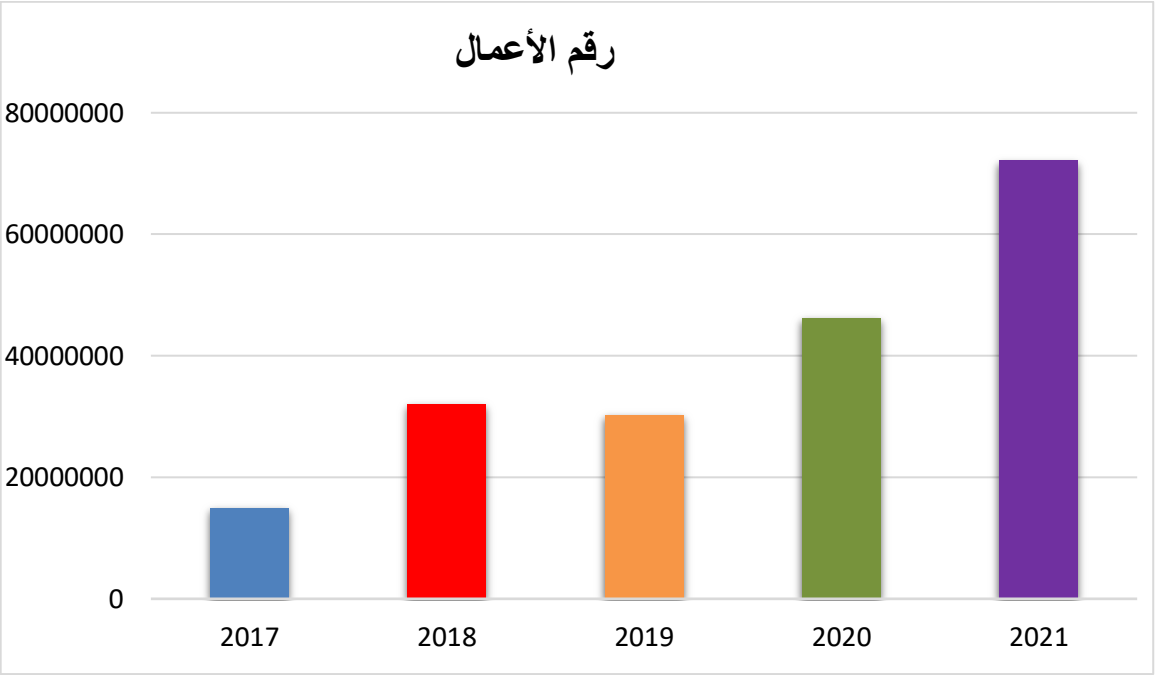

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

كما أن رأس مال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA قد بدأ من 2017 الى غاية 31 جانفي 2022 حيث سنتطرق من خلاله الى حصص و عدد الأعضاء المساهمين و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(5):يوضح حصص وعدد الأعضاء ورأس مال شركة التأمين بولاية البيض.

	عدد الأعضاء	حصة أعضاء	رأس المال
بداية التأسيس 2017	1444	1696	3 392 000.00
في 31 جانفي 2022	1747	2335	4 658 000.00

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي لولاية البيض.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في عدد الأعضاء من بداية التأسيس 2017 كان 1444 عضو وكانت حصة أعضاء 1696 لي يتغير في 31 جانفي 2022 الي 1747 وكذلك حصة أعضاء أصبحت 2335 مما أدى الي زيادة راس مال شركة والذي كان 339 مليون وتغير في سنة 31 جانفي 2022 حيث كانت قيمة زيادة تشكل 126 مليون.

المخاطر التي تؤمن عليها لدى شركات التأمين:

فقد أوضح لنا مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أنه يتم تأمينهم على مجموعة من المخاطر التي يتعرض لهاCRMA لدى الصـــندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA، أي أن تقوم بالتأمين على المخاطر كغيره من المؤســـســـات الأخرى ومن بين المخاطر التي يتعرض لها الأفراد هي: أخطار الحريق ولواحقه، المســـؤولية المدنية، الســـرقة، البرد، المركبات وغيرها من المخاطر التي يمكن أن تواجهها ويمكن أن تؤمن عليها. وتتمثل المخاطر التي تواجه شركات التأمين في:

المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة الشركة على تعويض المؤمن لهم بشكل كلي أو جزئي، أو عدم قدرتها على تعويضهم في الموعد المطلوب.

مخاطر الســـوق: وهي الخســـائر الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أســـعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.

ويلاحظ أن المخاطر السوقية ذات علاقة بالنشاط الاستثماري لشركة التأمين (وليس بنشاطها الاكتتابي)، وهو ما يؤثر في النهاية على دخل الشركة.

مخاطر التشغيل: وهي الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو فشل العمليات الداخلية والنظم، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.

المخاطر التي تعيد CRMA تأمينها:

من خلال المقابلة مع مدير أوضح لنا أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يقوم بإرسال تقارير سنوية تحتوي على الأخطار والمبالغ التي لا يمكن تأمينها لدى الصـــندوق ويجب إعادة تأمينها، حيث تحدد في هذه التقارير ســـقف الاكتتاب الذي يترجم القدرة المالية للشـــركة، وأهم المخاطر التي تعيد تأمينها هي المخاطر الصـــناعية الكبرى، وهكذا تكون الشـــركة ككل بكل فروعها مؤمنة. تمكنهم هذه الطريقة من المنافســـة داخل الســـوق الذي تعمل فيه على سعة كبيرة من الأخطار.

المطلب الثاني: نوعية المخاطر ومستوياتها في شركة التأمين CRMA

تعدد المخاطر التي يتعرض لها الصـندوق، باعتباره من المؤسـسـات الناشـطة في محيط متغير، وحيث أنه يقوم هذا الأخير بالتأمين على نفســـه ضـــد المخاطر التي يتعرض لها و من خلال إجراءنا لمقابلة مع الســـيد مدير الصـندوق الجهوي وتتمحور حول موضـوع الدراسـة وذلك من خلال التعرف على المخاطر التي يتعرضـون لها، ثم إلى التخطيط والتصـميم المتبع في الدراسـة، لنصـل في الأخير إلى كيفية إدارة هذه المخاطر من طرف الصندوق الجهوي بولاية البيض:

1- المنتجات التأمينية المسوقة في CRMA

تتمثل أهم المنتجات التأمينية التي تمارس في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وفقا للتصنيفات التالية:

تأمينات المخاطر الزراعية:

1-1- الإنتاج النباتي: تأمين كل من:

- حرائق المحاصيل.
- تأمين شبكة الري.
- حرائق الأعلاف.
- فقدان محصول الحبوب المروية.
- مشاتل الأشجار.
- تأمين ضد البرد.
- التأمين الشامل للحبوب.

2-1- الإنتاج الحيواني فيكون تأمين متعدد الأخطار:

- للجمال.
- للمواشي (الأبقار، الأغنام)
- تربية النحل.
- الخيول .
- الديك الرومي.

3-1- المخاطر الصناعية والفنية:

- كسر الآلات.
- حريق وانفجارات.
- الخسائر التشغيلية بعد الحريق.
- الكوارث الطبيعية.
- جميع مخاطر تكنولوجيا المعلومات.
- جميع مخاطر آلات البناء.

4-1- المخاطر البسيطة:

- كسر الزجاج .

- سرقة البضائع والمخزون .

- المخاطر المهنية المتعددة .

- المسؤولية العامة.

1-5- تأمين السيارات.

1-6- تأمينات النقل :

- التأمين الجوي .

- التأمين البحري لهيكل سفينة الصيد .

- تأمين قوارب النزهة والاستجمام.

- المسؤولية المدنية للناقل الأرضي .

2- مستويات إدارة المخاطر في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

من خلال هذا سنحاول التطرق إلى تطور المنتجات التأمينية المقدمة من طرف CRMA وتحليل مبالغ الإنتاج والتعويضات خلال الفترة من2017 إلى2021، وفي المطلب الاخر سنتعرف على الكيفية التي يتعامل بها الصندوق الجهوي مع المخاطر التي تعترضها وذلك باستخدام أسلوب المقابلة حيث تعمل معظم شركات التأمين على تقدير النشاط التقني والمالي، حيث تعتمد في تقديراتها على نشاطها للسنوات السابقة وكذلك الأهداف والبرامج التي ستقوم بتطبيقها.

3- تطور منتجات الصندوق الجهوي:

الجدول رقم (1): تطور الإنتاج الداخلي الخام وإنتاج التأمين في ولاية البيض خلال الفترة 2017-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإنتاج الداخلي الخام PIB	معدل الاختراق%	إنتاج التأمين PA
2017	16712.7	0.77	130.03
2018	17514.6	0.75	132.44
2019	18876.2	0.72	137.44
2020	20452.3	0.69	142.1
2021	20428.3	0.73	150.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من CRMA بولاية البيض.

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن إنتاج التأمين المحقق في شـــركة CRMA في تطور مســـتمر على طول فترة الدراسة، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج التأمين بـــ 11.88% خلال الفترة 2017- 2021 كما أن معدل الاختراق لم يتجاوز 0.8% وشـــهد خلال هذه الفترة تذبذب، حيث ســـجل أدنى معدل اختراق في ســـنة 2020 قدر بـ 0.69% ويرجع هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة الصحية العالمية لجائحة كوفيد-19 و تأثيرها على مختلف القطاعات بما فيها قطاع التأمين في المقابل ســـجل أعلى معدل اختراق في ســـنة 2017 قدر بـ 0.77% أما فيما يخص الإنتاج الداخلي الخام فقد عرف هو الأخر نمو متواصل منذ سنة 2017. وعليه يتضح أن مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذ أن مساهمته لم تتجاوز 1% خلال الفترة 2017-2021 وهذا الضـــعف يرجع إلى انخفاض رقم الأعمال خلال جائحة كوفيد-19 ضـــف إلى ذلك ضـــعف في الخدمات التأمينية المقدمة على مســـتوى قطاع التأمين كذلك مســـاهمة توظيفات التأمين في الاستثمار تعكس ضعف النشاط الاستثماري للتأمين.

سنعرض فيما يلي المحفظة التي انتجتها جميع فروع صندوق البيض كما هو مبين في الجدول الاتي:

الجدول رقم (6): يوضح محفظة التأمين التي انتجها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي- البيض-من الفترة 2017 إلى 2021.

الفروع	محفظة التأمين									
	2017		2018		2019		2020		2021	
	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ
بريزينة	2243	11.993.651,89	1645	9.375.350,84	2700	14.556.376,47	3045	17.650.574,10	3292	38.220.460,47
البيض	378	1.614.586,39	1625	6.927.688,52	1279	5.184.185,91	1205	4.842.472,20	1166	4.453.176,08
بوقطب	149	561.744,79	2217	8.006.642,05	2642	9.736.556,76	2555	10.213.666,35	2656	10.174.858,37
الأبيض سيدي الشيخ	062	211.353,11	1953	7.214.369,34	3108	10.445.588,61	3232	11.786.220,33	3674	12.085.322,94
بوعلام	/	/	/	/	/	/	721	2.491.388,52	1987	6.536.682.85
المقر الرئيسي	/	/	/	/	/	/	/	/	01	111.132.50
المجموع	589	2.387.684,29	5795	22.149.299.91	7029	25.366.331,28	7713	29.339.747,40	8471	33.361.172,74
اجمالي المحفظة	2832	14.381.336,18	7440	31.524.650,75	9729	29.922.707,75	10758	46.990.321,50	11429	71.581.633,21

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائقCRMA

دراسة نشاط التعويضات على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنتطرق إلى حجم التعويضات التي دفعها الصندوق خلال الفترة والتي تعكس سياسة الصندوق في جلب الزبائن والمحافظة عليهم من خلال درجة الوفاء في الالتزام بالتعويض في أقرب الآجال وبمبالغ معتبرة.

الجدول رقم (7): يوضح حجم التعويضات في كل فرع من2017-2021 لCRMA

الفروع	2017	2018	2019	2020	2021
السيارات	**572.663,77**	**3.943.233.28**	**9.710.038.22**	**11.976.375,60**	**19 052 098,40**
الحرائق	/	/	/	**15.692,16**	**29 422,23**
المخاطر الزراعية	/	/	**15.150,00**	**10.900,00**	**11.650,00**
الإنتاج الحيواني	**12.705.00**	/	**648.139.95**	**5.700,00**	**874.426,00**
الأشخاص	/	/	/	/	**2864,30**
النقل	/	/	/	/	/
المجموع	**585.368,77**	**3.943.233,28**	**10.373.328,17**	**12.008.667,76**	**19973 493,22**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق.

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن التعويضات في فرع السيارات تمثل أكبر مبلغ لدى الصندوق من بقية الفروع الأخرى، حيث سجلت سنة 2020 مبلغ 11.976.375.60وهذا راجع لكثرة حوادث المرور. لترتفع إلى 19 098,40 052 سنة 2021 أما فيما يخص التعويضات لدى فرع المخاطر الزراعية حيث لاحظنا ارتفاع في مبلغ التعويضات حيث سجلت سنة 2020 مبلغ 10.900.00 لتصل سنة 2021 إلى مبلغ11.650.00وهذا راجع إلى نسبة الخسائر التي خلفتها الحرائق خاصة في هذه السنة حيث لاحظنا أن نسبة التعويض في فرع تأمين الحرائق وصلت في هاته السنة إلى 422.23 29، أما بقية الفروع فمبالغ التعويضات فيها تقريبا شبه معدومة.

الشكل رقم (6): يوضح تطور التعويضات المالية لشركة التأمين خلال الفترة 2017-2021

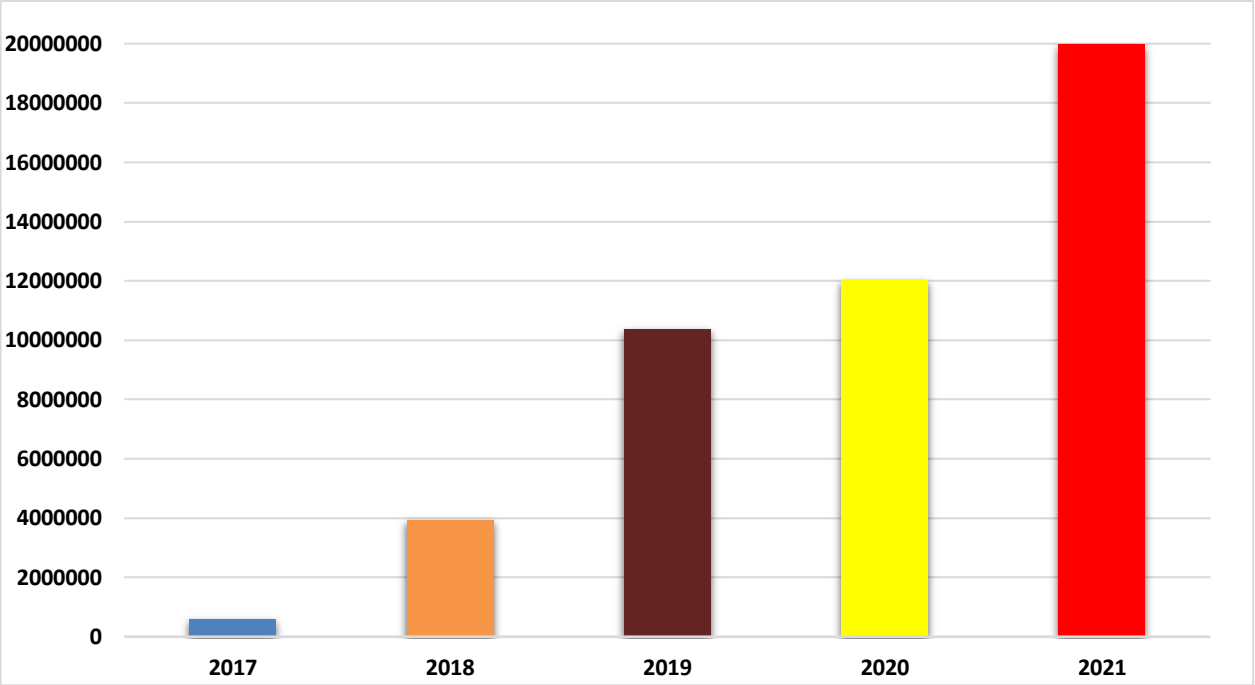

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر في شركة التأمين بالتركيز على فترة الجائحة

تأثرت الشركات التأمين بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث أدت الأزمة الصحية العالمية إلى زيادة المخاطر والمطالبات، مما أدى إلى تحديات كبيرة في قطاع التأمين. واجهت الشركات التأمين صعوبات كبيرة في تقديم التغطية للمخاطر الجديدة التي ظهرت نتيجة الجائحة، وزادت المطالبات المرتبطة بالأمراض الناتجة عن الفيروس، كما أن الشركات التأمين تعرضت لخسائر كبيرة، مما أدى إلى تأثير سلبي على نتائجها المالية.

ومع ذلك، عملت الشركات التأمين على تطوير منتجات وخدمات جديدة لتلبية احتياجات العملاء في ظل الجائحة، كما انتقلت الشركات التأمين إلى التعامل عبر الإنترنت والتحول إلى العمل عن بعد لتقليل تأثير الجائحة على أعمالها. علاوة على ذلك، قامت بعض الشركات بتقليل الأسعار وتقديم تسهيلات للعملاء الذين تأثروا بشكل كبير بالأزمة الصحية، وهذا يعكس الالتزام الذي تتبناه الشركات التأمين بتقديم الدعم والمساعدة للعملاء في الأوقات الصعبة. بشكل عام، فإن الشركات التأمين تواجه تحديات كبيرة في ظل الجائحة.

بعد التعرف على المخاطر التي تواجه شركات التأمين، سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق إدارة هذه المخاطر في ظل جائحة كورونا.

إعادة التأمين كأفضل طريقة لإدارة مخاطر شركات التأمين: يعتبر إعادة التأمين عنصر فعال ومهم لدى شركة التأمين:

مفهوم إعادة التأمين: "هو العملية التي بموجبها يتم توزيع الخطر أو نقل جزء منه إلى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات للتأمين عن طريق إعادة التأمين لجزء من عملية التأمين لدى شركات أخرى أو يقصد بإعادة التأمين أن تعيد شركات التأمين جزءا من الأخطار أو العمليات لديها شركات تأمين أخرى".

- ومنه نستنتج أن إعادة التأمين هو قيام شركة التأمين بتأمين نفسها لدى شركة أخرى ضد خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين التي تصدرها وهذا هو تعريف المبسط لإعادة التأمين والذي قامت به شركات التأمين في فترة كورونا

الطريقة المثلى لإدارة المخاطر في شـــركة التأمين: إن عملية إعادة التأمين تلعب دورا في غاية الأهمية، فهي من شـــأنها توزيع الأخطار على أوســـع نطاق، في حيث يمتد من دولة لأخرى، ومن ثم تصـــبح أعباء الخطر الواحد مفتتة، وفي حال ما إذا تحقق لا تتحمله شـــركة تأمين واحدة، وإنما تتحمله عدة شـــركات .وتلعب عملية إعادة التأمين أيضـا دورا هاما في حماية المؤمن وشركات التأمين. والقيام بعملية إعادة التأمين هناك عدة طرق وهي:

طريقة إعادة التأمين الاختيارية: وهو يتم بحرية طرفين حيث يكون المؤمن المباشر غير ملزما بإعادة التأمين، كذلك احلال بالنسبة لمواعيد التأمين فهو بدوره غير ملزم بقبول إعادة التأمين.

طريقه إعادة التأمين الإجبارية: وهو يتم بموجب القانون حيث يكون المؤمن المباشـــر مجبرا بتحويل جزءا أو كل من الأخطار المتفق عليها مع معيد التأمين بموجب عقد يكون مبرم بين الطرفين مســـبقا، يعين ذلك أنه في بعض الأنواع من الأخطار يكون على المؤمن المباشر ومعيد التأمين القيام بإعادة التأمين إلزاما .إن أهم ما يميز إعادة التـأمين الإجبـارية أن إلزاميتـه تبدأ في نفس اللحظـة لكلا الطرفين من جهـة، ومن جهـة أخرى فان هذه الإلزامية تمنح الأمان للمؤمن المباشـــر نتيجة لإعادة تأمين أخطاره التي يمكن تصـــنيفها دون أن يتأثر المركز المالي للمؤمن المباشر.

طريقه إعادة التأمين الاتفاقية: هو اتفاق بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين تقوم بموجبه الشركة الأخيرة بإعادة تأمين كافة ما يزيد عن احتفاظ الشـركة المباشـرة في حقل معني من حقول التأمين كانت تتعهد الشـركة المعيدة بإعادة تأمين الزائد عن حد الاحتفاظ في كل عملية تأمين ترد على الشركة المباشرة .

طريقه إعادة التأمين المختلطة: بموجب هذه الطريقة من إعادة التأمين يكون لشـــركة التأمين مطلق الحرية في أن تعرض الخطر أو لا تعرض الخطر على شـــركة إعادة التأمين، وتكون شـــركة إعادة التأمين ملزمة بقبول تغطية الخطر طالما أنه يدخل في نطاق الاتفاق.

طريقة الملاءة المالية: هي قدرة إيرادات الشـــركة بما في ذلك عائد الاســـتثمار على تغطية التكاليف المختلفة، وفي شـــركات التأمين تعبر الملاءة المالية عن القدرة المالية لشـــركة التأمين على ســـداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة، ويتم قياســـيا عن طريق إيجاد الفرق بين الأصـــول و الخصـــوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم و يقصد بها أيضا قوة و متانة مركزها المالي.

وبذلك يمكن القول بأن شـركة التأمين ليسـت في حالة عسـر مالي في سـنة ما إذا زادت الأقسـاط المحصـلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وتوزيعات أرباح و إن مؤشر الملاءة المالية من أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء في شركات التأمين.

وقد تتعرض هذه الأخيرة إلى أخطار في ملاءتها حيث جعل بيئات الإشـــراف والرقابة على التأمين تهتم بهذه المواضيع من خلال وضع مقاييس لملاءة المالية تؤدي إلى حماية كل من حملة الوثائق والأطراف المتعاملة مع شركات التأمين ولصـالح شركات التأمين. ولتعرف على الملاءة المالية لشركة تأمين يتم حساب هامش الملاءة الذي يعتبر أحد مؤشرات القوة المالية لشركات التأمين.

الجدول رقم (8): تطور هامش الملاءة لشركة التأمين بولاية البيض خلال الفترة 2017-2021.

الوحدة: مليون دينار

السنوات	هامش الملاءة المالية	الأقساط الصادرة	الحد الأدنى من الأقساط الصادرة
2017	54 593	22 929	٪42
2018	60 372	25 960	٪43
2019	65 138	29 963	٪46
2020	74 853	42 666	٪57
2021	86 094	52 517	٪61

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من شركة التأمين CNMA.

من خلال الجدول السابق يتضح أن هامش المشكل من طرف شركة التأمين في تطور مستمر، حيث تم تسجيل ما قيمته 54593 مليون دينار في سنة 2017 و ارتفع إلى 86094 مليون دينار في سنة 2021، وبمقارنة هامش الملاءة المشكل والحد الأدنى الواجب توفره ويبين أن هامش الملاءة المشكل من طرف شركة التأمين تجاز، حيث يمثل هامش الملاءة المشكل 61% من الأقساط الصادرة في سنة 2021 وعليه يمكن القول بأن شركة التأمين بولاية البيض في مجموعها تعرف ملاءة مالية لبأس بها خلال الفترة 2017-2021. قد تواجه شركات التأمين إلى مخاطر العسر المالي مثل كافة المشروعات الاقتصادية الأخرى، والتي يمتد تأثيرها السلبي عمى سوق التأمين بالكامل، ويرجع السبب الرئيسي لمعسر المالي إلى خلل في العمليات الفنية (تقنية الخاصة بنشاطها التأميني) وأخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي ومخاطر أخرى.

- طرق أخرى لمواجهة المخاطر في شركة CRMA وتتمثل في:

تخفيض الخطر: ويكون بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، فإحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية في ظروف معينة بأصول أقل مخاطر مثل السندات الحكومية كما يتم اللجوء لبعض أساليب التغطية كالمشتقات المالية بغية تخفيض بعض المخاطر المالية.

تحويل الخطر: ويقصد بهذه الطريقة التحويل الجزئي أو الكلي للخطر من الشركة إلى جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك تحويل الخطر عن طريق عقود التأمين أو إعادة التأمين بالنسبة لشركات التأمين، والتعاقدات الأخرى غري التأمينية مثل عقد الإيجار مع نقل المسؤولية للمستأجر.

التنويع: وهي الطريقة اليت تعتمدها شركات التأمين وصناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ وذلك بتنويع مجالات الاستثمارات مما يؤدي إلى تشتت الخطر أما فيما يتعلق بمخاطر زيادة حجم التعويضات عما هو

متوقع فلها علاقة بالسياسات التأمينية، وأخريا بالنسبة لمخاطر انخفاض حجم المبيعات بسبب الظروف الاقتصادية فهذه الظروف ليست مقتصرة على صناعة التأمين حيث أهنا عامة وسائدة وتتعرض لها مختلف الصناعات.

تجنب الخطر: يقصد بها عدم التعامل في المجالات التي تنطوي على أخطار معينة، أو التخلي عن الأنشطة اليت يكون التعامل فيها يؤدي إلى اكتشاف مخاطر ملازمة لها، وبالتالي فإن تجنب المخاطر قد يكون بالنسبة لمشروعات قائمة بالفعل، وقد يكون في مشروعات يزعم القيام هبا. تعتبر طريقة تجنب الخطر من الطرق المفيدة للتعامل مع المخاطر، فمن خلال تجنب الخطر تعلم الشركة أو الفرد مقدما أبن لن تحدث أي خسارة، ولن يكون هناك عدم التأكد فيما يتعلق بالأشياء المعرضة للخطر في حالة وجودها.

الاحتفاظ بالخطر: وذلك بتحمل الشركة للخسارة الناتجة عن الخطر، وعادة ما يتم إتباع هذه الطريقة في القرارات اليت تكون مكاسبها أكرب بكثري من الأخطار المصاحبة هلا. فتستفيد الشركة من هذه المكاسب مقابل تكوين احتياطات تمكنها من مجابهة المخاطر المنتظرة.

مثال طريقة إدارة المخاطر بالنسبة لملف حادث سيارة: يكتسي التأمين على السيارات أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فاقتصاداي تمثل مداخيل شركات التأمين العاملة على هذا النشاط نسبة عالية بالمقارنة بمداخيلها في فروع التأمين الأخرى. وذلك بالنظر إلى حجم العمليات أمام طلب المستأمنين المتزايد، ومقابل ذلك تلتزم شركات التأمين بدفع مبالغ ضخمة للتعويض عن الأضرار التي تسببها حوادث المرور. ولمعرفة جوانب هذا الموضوع قمنا بدراسة ملف من بين الملفات الموجودة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

عقد تأمين السيارات في حالة شخص يرغب في فتح ملف تأمين لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يقوم بالخطوات التالية :

- يتجه أولا إلى مصلحة الانتاج يقوم بعرض طلبه وتطلب منه البطاقة الرمادية، ورخصة السياقة ثم يعرض المنتج أنواع التأمينات الموجودة، كما بالتأكد من حالة السيارة ونوعها للتأكد من مصداقية وثيقة التأمين. ثم تعرض عليه الضمانات الممنوحة ويتم عقد التأمين كما هو موضح في الملحق رقم 1.

الجدول رقم (9): يوضح معلومات عن رقم العقد.

	السنة	الوحدة	الوكالة	الرقم التسلسلي	رقم العقد
الهوية	2013	10	878	3136981039	00114

المصدر: استنادا الى المعلومات الموجودة في الملحق رقم 1.

المدة: بداية انشاء العقد 2022/03/10

نهاية العقد (تاريخ الانقضاء): 2023/03/09

مدة العقد: 6 أشهر.

مواصفات العربة المؤمن عليها :

الصنف: WAYM

الطراز: GONOW

السنة: 2013

القوة الإدارية: 5 à 6 Cv.

عدد المقاعد: 5.

الجدول رقم (10): يوضح الضمانات الممنوحة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

القسط صافي	تكلفة إضافية	التخفيض	القسط / القاعدة	رأس المال	الضمان	رقم الضمان
519.84	/	/	519.84	/	مسؤولية السيارة	10.110-01
1,819.44	/	/	1,819.44	30,000.00	ضرر الواجهة	03.110-06
400.00	/	/	400.00	/	الدفاع والاستئناف	17.110-01
220.00	/	/	220.00	70,000.00	الأشخاص المنقولون	01.411.04
1,200	/	/	1,200.00	/	المساعدة	03.150-21

القسط الصافي	**500.00**	**تكاليف أخرى**	**4,159.28**	**القسط الصافي**
	843.46	**Tva**	**التخفيضات**	
5,980.34	**30.60**	**صندوق ضمان السيارات**	**الزيادة**	
	40.00	**طابع ضريبي**		
	407.00	**تكلفة العقد**		

المصدر: معلومات من الملحق رقم 3.

حيث تم حساب TVA بالقانون التالي:

TVA=%19× (قسط+تخفيضات+تكلفة العقد)

وبعد خصم كل الأقساط الضرورية التي تقوم بها الشركة وكذلك تكاليف الدمغة والضرائب وتكاليف الطابع يتم احتساب المبلغ اللازم الذي يدفعه المؤمن له والذي قدر في هذه الحالة ب:

المبلغ المدفوع: (مبلغ القسط الكلي5,980.34) دج.

وفي الأخير نجد الإمضاء والختم للمؤمن له.

معالجة الملف عند وقوع الحادث:

1- التصريح بالحادث: تبدأ مهمة الحوادث عند التصريح بوقوع الحادث أو عندما تتلقى مؤسسة التأمين مراسلة تعلمه بوقوع حادث يكون زبونه طرف فيه، وهناك حوادث متعددة منها حوادث مادية وحوادث جسمانية، فخصصنا في هذا الملف التطرق للحوادث المادية فقط حيث يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث ويصرح بالحادث حيث يحرر فيه 4 نسخ: النسخة الأصلية للصندوق الجهوي، ونسخة للخبير، نسخة للمؤمن له، نسخة لوحدة الحوادث وعلى المؤمن أن يصرح بالحادث في غضون 7 أيام من وقوع الحادث ماعدا في حالة القوة القاهرة، أما إذا تعلق الأمر بالسرقة تخفض هذه المدة إلى 3 أيام، عدم احترام المدة يؤدي إلى سقوط الحق.

2- معاينة ودية الحادث السيارة: بعد التصريح بالحادث يقوم بعدها موظف مصلحة الحوادث بتسليم المؤمن له استمارة تسمى بالمعاينة الودية للحادث وهي عبارة عن استمارة يقوم بملئها كال الطرفين المتضرر والمتسبب في الضرر في هذا الملف المتسبب بالضرر (أنظر الملحق رقم11).

3- تقدير التعويض: على ضوء الخبرة المنجزة من طرف الخبير المختص وحسب قيمة الأضرار التي قام بتقديرها 000 30 دج.

4- مرحلة التحصيل: بعدما تم تحديد مبلغ التعويض يرسل الملف من مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة مع وثيقة تسمى أمر بالدفع أنظر الملحق رقم قصد تحصيل المبلغ لصالح المؤمن، بعد المصادقة عليها من مدير الصندوق والمحاسب أين يقوم هذا الأخير بملأ الصك بعد أخذ المعلومات الكافية على الملف، بعدها يقدم الشيك للمؤمن له. يحمل مبلغ3000000 دج يحتفظ المحاسب بالحوالة الأولى والثانية يحتفظ بها في الملف.

المشاكل التي تواجه الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:

يعاني الصندوق من العديد من المشاكل التي تؤثر على سير نشاطه بشكل جيد تتمثل في:

- نقص الوعي التأميني لدى المؤمن لهم.

- عدم توفر وسائل وأجهزة تدعم حمايتها من المخاطر المحتملة.

- التماطل في تسوية الملفات العالقة بينهم وبين وكالات أخرى في حالة حدوث حادث والمؤمن لهم ليسوا من نفس الشركة مما يطيل من عملية تعويض المؤمن لهم ومنه فقدان ثقة الزبائن.

- نقص إقبال الزبائن على المنتجات التأمينية خاصة الفلاحية منها.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تعرضنا فيه الى دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك بالتطرق الى نشأة الصندوق و أهدافه وكذا هيكله التنظيمي ومجمل المنتوجات التأمينية اليت يقدمها، ومن خلال إجراء مقابلة مع مدير صندوق"CRMA"، تم التعرف على الدور الفعال الذي تؤديه هذه الشركات في تغطية وإدارة المخاطر التي تواجهها من خلال آلية التعويض التي تم شرحها من خلال دراسة ملف خاص بالسيارات من الواقع العملي، حيث تطرقنا بالتفصيل إلى طريقة اكتتاب عقد التأمين وصولا إلى وقوع الحادث واسترجاع قيمة الخسائر مع وجوب توفر كل الشروط المنصوص عليها في العقد. كما تقدر قيمة الخسائر بواسطة خبير التأمين المتخصص. ومن خلال أرقام التعويض والإنتاج يمكن للمؤسسات والأفراد اتخاذ التأمين كآلية لإدارة الأخطار.

خاتمة عامة

خاتمة:

لقطاع التأمين دور أساسي ومهم في بناء الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق شركات التأمين الناشطة فيه، من خلال الوظائف التي تؤديها ومن أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له وتخلق له جو من الطمأنينة والراحة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايتها الإنتاجية، تتميز شركات التأمين عن باقي شركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها فهي تحصل على أقساط قبل أن تعرف حجم التعويضات إلا أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التأميني أو نشاطها المالي.

فقد توصلنا من خلال الفصل الأول إلى تحديد مفهوم التأمين على أنه وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات والأشخاص المؤمن عليها ضد مخاطر متعددة يمكن أن يتعرض لها الأفراد، يكمن الهدف الرئيسي للتأمين في التقليل من الأضرار المحتمل توقعها في المستقبل وتعرفنا على شركات التأمين والتي تعد نوع من أنواع المؤسسات المالية ذات أهمية، تعمل في إطار الوساطة الضمنية كما أن لها دورا مزدوجا يتمثل في جمع المدخرات المالية وإعادة استثمارها لتحقيق أرباح.

أثناء مزاولة شركات التأمين لأنشطتها المختلفة تتعرض لمجموعة من المخاطر وكيفية ادارتها وهو ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، والذي يعد لب موضوعنا حيث قمنا بتقديم مفهوم لإدارة المخاطر وكانت لها عدة تعريفات فحاولنا تحديد تعريف بأنها عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة وكذا تصميم وتنفيذ اجراءات وحلول من شأنها أن تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها. وقد تعددت قواعدها وسياساتها والتي من أهمها سياسة تحمل وتحويل الخطر.

أما في الفصل التطبيقي الذي خصص لدراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي" CRMA" البيض خلال الفترة 2017-2021، حيث قمنا بدراسة لنشاط الصندوق الجهوي أهم المنتجات المسوقة خلال هذه الفترة رقم الأعمال بالإضافة الى حجم التعويضات التي تم المطالبة بها، فمن خلال إجراء مقابلة مع مدير الوكالة والملفات التي كانت بين أيدينا توصلنا إلى أن لشركات التأمين القدرة على إدارة وتغطية الأخطار المختلفة التي يواجهها الأفراد والمنشآت من خلال آلية التعويض كأخطار الحريق، المسؤولية المدنية، والسيارات.... إلخ، وأن هناك مخاطر لا يستطيع الصندوق الجهوي التعاون الفلاحي التأمين عليها، فيتم نقل عبئها إلى أطراف أخرى كشركات التأمين الأخرى في حالة ما إذا فاق المبلغ سقف الاكتتاب الذي يرتجم القدرة المالية للصندوق في حالة تحقق الخطر.

وتوصلنا أيضا في نهاية الفصل إلى طرق إدارة المخاطر في شركة التأمين حيث تعتبر إعادة التأمين من بين أقدم وأهم الطرق التي تتبعها لتحويل مخاطرها إلى أطراف أخرى، وتوجد طرق أخرى منها طريقة الملائة المالية وتجنب الخطر كعدم قبول التأمين على بعض المخاطر وطريقة تنويع المخاطر فمن خلالها يتم التنويع في منتجات الشركة وكذلك الاستثمارات مما يمكنها من تجنب العديد من الأخطار.

نتائج
خطر عدم القدرة عمى تغطية الخسائر الناتجة عن كل أنواع الأخطار السابقة، أي أن خطر الملاءة المالية و خطر التوقف عن دفع التعويضات والمصروفات في شركة التأمين البيض عندما يحل أجل استحقاقها. ويعتبر خطر الملاءة المالية في النتيجة النهائية لكل الأخطار المتمثلة في : أخطار الإئتمان، أخطار السيولة، أخطار أسعار الفائدة، أخطار السوق، أخطار أسعار الصرف وأخطار العمليات .والشكل التالي يوضح الأخطار التي تتعرض ليا شركات التأمين

قائمة

المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1- عيد أحمد ابو بكر، وليد اســـماعيل الســـيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشـــر، عمان، 2019.

2- مختار محمود الهانســـت وابراهيم عبد النبي هودة، مبادئ الخطر والتأمين، مقدمة في التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.

3- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4- عبد العزيز هيكل فهمي، مبادئ في التأمين، الدار الجامعة للنشر، بيروت لبنان، 2012.

5- سلمان زيدان، "إدارة الخطر والتأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

6- صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين الشركة العربية المتحدة للتسويق والترديدات، القاهرة، 2014.

7- نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

8- عز الدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

9- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.

10- منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق المالية، توزيع منشات المعارف، الإسكندرية مصر، 2005.

11- أسـامة عزمي سـلام، شـقيري نوري موسـى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشـر والتوزيع، عمان، 2007.

12- معراج هواري، جهاد بعزوز، وأخرون، تسويق خدمات التأمين "واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل"، كنوز المعرفة، الأردن، 2013.

13- أحمد صالح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

14- بن علي بالعزوز، عبد الكرمي قندوز، وأخرون، إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

15- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.

16- خالد وديب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسرة التوزيع والطباعة، عمان، 2009.

17- شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية، مكتبه الدار العربية للعلوم، بغداد، 2010.

❖ **المذكرات والأطروحات:**

18- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.

19- بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

20- رواس حميدة، خصوصية عقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016.

21- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين من 2005-2007، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2010-2011.

22- برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية 2009، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات –SAA-مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2013-2014.

23- صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة، دراسة حالة تأمين خسائر الإستغلال،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2004-2005.

24- هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013.

25- بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2011.

❖ **الرسائل الجامعية:**

26- كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010.

27- طبابيبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2014.

28- نور الهدى لعميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009_2010.

29- حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2012.

❖ **مقالات وملتقيات ومجلات:**

30- عيساوي توفيق، "دراسة العلاقة بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري 2018"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، أكتوبر، 2020.

31- عصـماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسـسـات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصـادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سـطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

32- محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، ادارة المخاطر في المصـارف الاسـلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2020.

33- كاسر نصر المنصور، إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2007.

34- حسن الخولي، إدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، 2001.

35-بوشـــنافة أحمد، جمول طـارق، إدارة الخطر بشـــركات التـامين ومتطلبـات تفعيلها، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 25 نوفمبر 2018.

36- مصـــطفى السـيد، رؤية حول العوامل التي قد تســاهم في زيادة الوعي التأميني في العالم العربي، مداخلة بملتقى دمشق الخامس 2010.

37- بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيجة لطباعة، الجزائر، 2011.

38- بلقوم فريد، خليفة الحاج، مداخلة بعنوان تطور سوق التأمين وافاقه المستقبلية في الجزائر، الملتقى الدولي السابق حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وافاق التطوير-تجارب الدول –جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، في ديسمبر 2012

39- براحلية بدر الدين، ندوة حول مؤسـسـات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسـس النظرية والتجربة التطبيقية، مداخلة بعنوان التأمين في ظل المرســـوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، أفريل2011، ص04.

40- موســى كاســحي، أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصـــاد الجزائري، مجلة أبحاث، العدد رقم 01، 2021.

41- خالد تلعيش، جائحة كورونا وأثرها على الخرجات السـياسـية بالجزائر، التداعيات والآليات، مجلة الفكر، العدد رقم 03، سنة 2020.

❖ **المواقع الالكترونية:**

42- www.cna.dz

43- www.saa.dz

44- www.caat.dz

45- www.caar.dz

46- www.cash-assurances.dz

47- www.ccr.dz

48- www.cagex.dz

49- www.sgci.dz

50- www.cnma.dz

51- www.maatec.dz

52- www.trust-assurances.dz

53- www.laciar.com

54- www.salama-assurances.dz

55- www.gamassurances.dz

56- www.allianceassurances.dz

57- www.cardifeldjazair.dz

58- www.caarama.dz

59- www.aglic.dz

60- www.lemutualiste.dz

61- www.macirvie.com

62- www.amana.dz

63- www.tala.dz

64-www.axa.dz

2- المراجع باللغة الأجنبية:

65- René Doff, Risk Management for Insurers, Risk Books, Second Edition, London, 2011.

66- Arthur Williams, Michael L Smith, Peter C. Young. Risk management and Insurance .7th Edition New York McGraw- Hill 2001.

67- Jacques Blondeau and Christian Partrat, Reinsurance: technicalapproach, Economic,Paris, 2003.

68- Franck Le Vallois, Patrice Palsky, Bernard Paris, Alain Tosetti, Asset Managementliabilities in life insurance: regulations, tools, methods, Economic, Paris, 2003.

68- Asset/liability management for insurers, SIGMA, Swiss Re, N°6/2000.

70- William Greene, Économétrie, Pearson Education, 5éme edition, France, 2005.

71- Pidd M, Tolls For Thinking: Modeling in Management Science, John Willey & Sons, Ltd., New York, 3 Edition, 2010.

72- Pierre, DESMET. (2001), «Marketing Direct : Concepts et Méthodes», 2 «eme éditions. DUNOD, Paris.

73- Baldwin, Richard & Di Mauro, Beatrice Weder (2020) »Economics in the Time of COVID-19« e-book, www.cepr.org, ISBN: 978-1-912179-28-2.

قائمة
الملاحق

الملحق رقم (1)

الملحق رقم (2)

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
CE88-00 EL BAYADH Siege

Ordre de Service

Ref: 8780000813
Branche: Auto Matériel

Demande expertise

Assuré: HAKMI HAMZA
Contrat N°: 878/10/2022/00764 Effet : 10/03/2022 Expiration 09/03/2023
Date sinistre: 18/08/2022
Sinistre Réf: 878/10/2022/00114 Matricule: 07891-313-32

Expert ou Centre d'expertise
Bd ABANE RAMDANE PROLONGE SIDI BEL A EXACT CENTRE DE SIDI BELABES

Vous êtes requis par la CRMA CE88-00 EL BAYADH Siege
, à l'effet de procéder à l'estimation des dommages causés au véhicule ci-après :

Marque: GONOW	Genre: Véhicule T. Mar. Pr
N°série: LCR1A8013DX550544	Type: GA1022SE4
Couleur:	Energie: 'essence'
N°Immatriculation:	Puissance: 5 à 6 Cv
Mise en circulation: 2013	Lieu de visite du véhicule:

Vous voudrez bien en application des dispositions de l'article 04 et 06 de la convention vous liant à la CRMA :

a) Déterminer la cause du sinistre

b) Vérifier que les circonstances de l'accident sont compatibles avec les points de choc

c) Etablir la valeur vénale du véhicule à la veille du sinistre et préciser le taux de vétusté correspondant

d) Comparer les points de chocs avec les photos de souscriptions (si nécessaires)

e) Prendre des photos du véhicule accidenté

f) Prendre toutes les mesures qui s'imposent pour que l'expertise ait un caractère amiable et contradictoire

g) Diligenter la confection du rapport d'expertise dans un délai de 03 jours, dans le cas d'un sinistre importai
, ce délai est prorogé de 15 jours (dommages supérieurs à 200 000 DA).

Le: 22/08/2022
Cachet et signature agence
Nom lisible du rédacteur

Le:
Cachet et signature

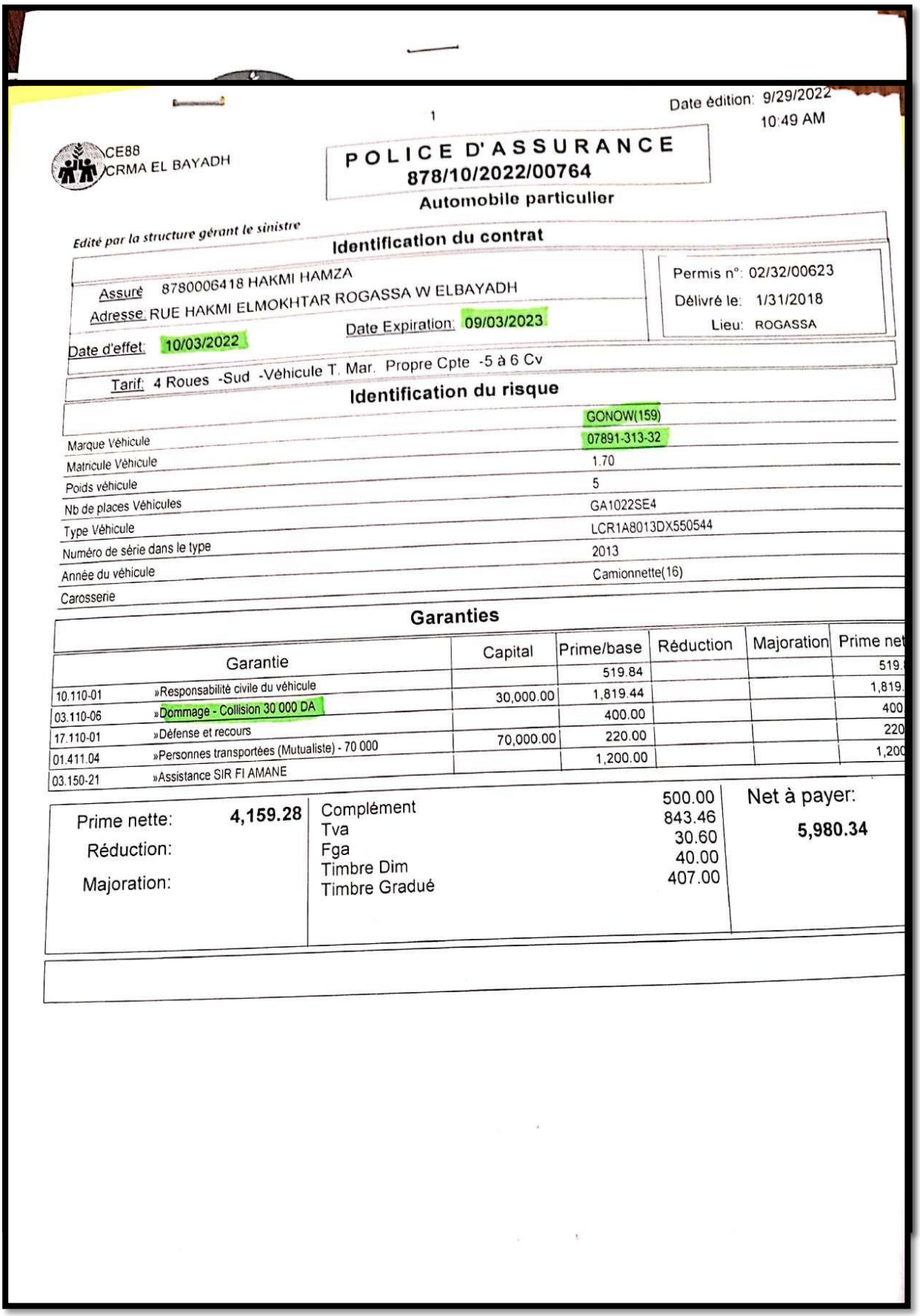

1

Date édition: 9/29/2022
10:49 AM

CE88
CRMA EL BAYADH

POLICE D'ASSURANCE
878/10/2022/00764
Automobile particulier

Edité par la structure gérant le sinistre

Identification du contrat

Assuré 8780006418 HAKMI HAMZA
Adresse RUE HAKMI ELMOKHTAR ROGASSA W ELBAYADH

Permis n°: 02/32/00623
Délivré le: 1/31/2018
Lieu: ROGASSA

Date d'effet: 10/03/2022 Date Expiration: 09/03/2023

Tarif: 4 Roues -Sud -Véhicule T. Mar. Propre Cpte -5 à 6 Cv

Identification du risque

Marque Véhicule	GONOW(159)
Matricule Véhicule	07891-313-32
Poids véhicule	1.70
Nb de places Véhicules	5
Type Véhicule	GA1022SE4
Numéro de série dans le type	LCR1A8013DX550544
Année du véhicule	2013
Carosserie	Camionnette(16)

Garanties

	Garantie	Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime net
10.110-01	»Responsabilité civile du véhicule		519.84			519.
03.110-06	»Dommage - Collision 30 000 DA	30,000.00	1,819.44			1,819.
17.110-01	»Défense et recours		400.00			400
01.411.04	»Personnes transportées (Mutualiste) - 70 000	70,000.00	220.00			220
03.150-21	»Assistance SIR FI AMANE		1,200.00			1,200

Prime nette:	4,159.28	Complément	500.00	Net à payer:
Réduction:		Tva	843.46	5,980.34
Majoration:		Fga	30.60	
		Timbre Dim	40.00	
		Timbre Gradué	407.00	

الملحق رقم (4)

Décompte (Assuré)

	TC	DC	BDG	VOL	INCENDIE
Règlements					
Risques Facultatifs					
Montant principal			30000,00		
Fournitures					
Vétusté					
Franchise			2500,00		
Immobilisation					
Total à payer			27500,00		

Décompte Règle Proportionnelle (Primes/ Capitaux)

X

Avis Liquidateur	Responsable Service 1er Signataire	Responsable Technique 2ème Signataire	Décision du Directeur
		دحموش مروان مكلف بمصلحة الحوادث	

Cadre Réservé à la Direction Automobile CNMA

Dossier vérifié le: .....

Service Sinistre

Caisse	Branche	N°Sinistre
A48	10	878/10/2022/00114

Risque	Indemnité
dommage collisio	27,500.00 DA

Quittance d'Indemnité de Sinistre

Je soussigné : *HAKMI HAMZA*

demaurant à :

agissant : *Pour mon propre compte*

الملحق رقم (6)

الملحق رقم (7)

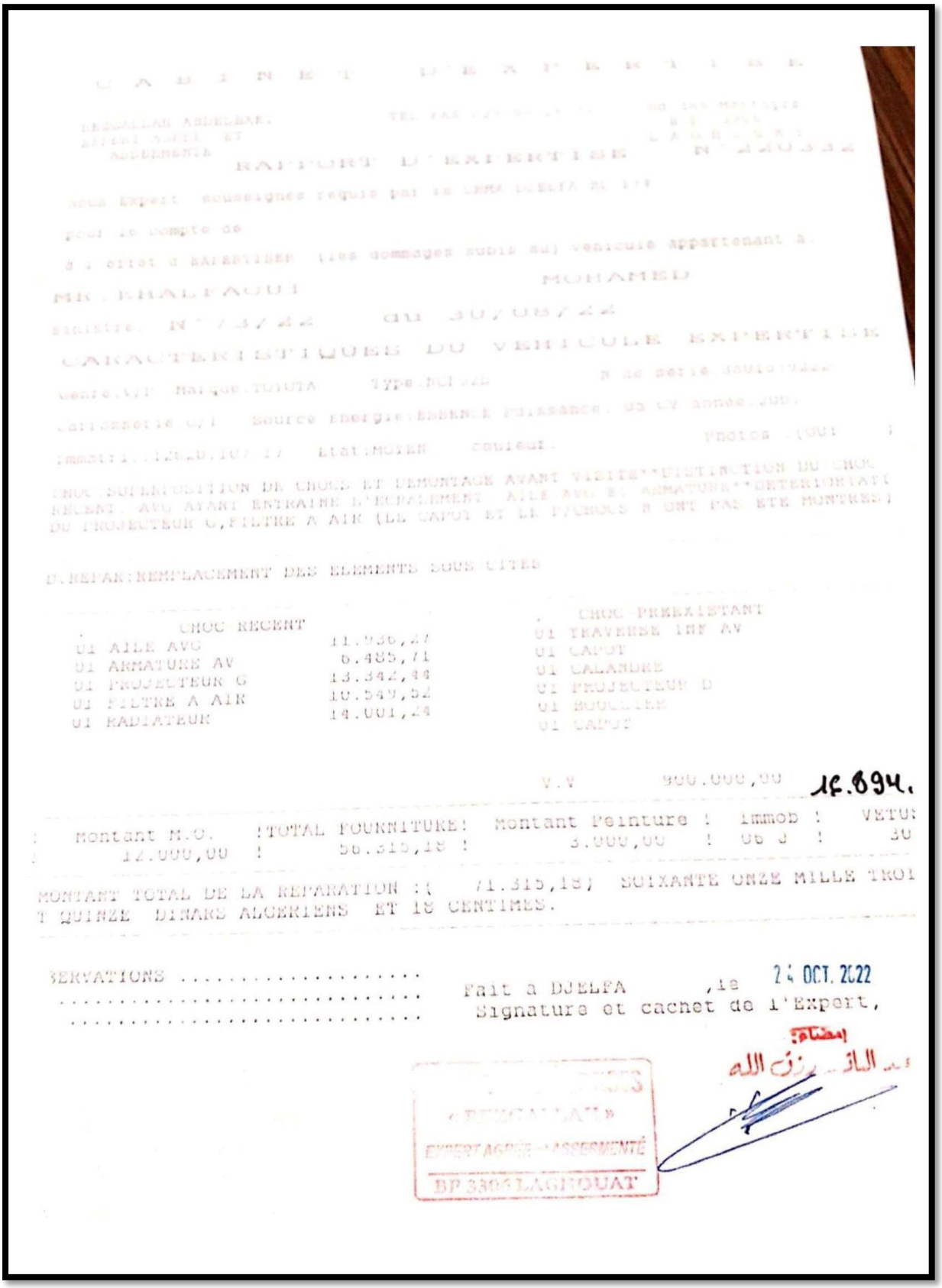

C A B I N E T

RAPPORT D'EXPERTISE

MR. KHALFAOUI

CARACTERISTIQUES DU VEHICULE EXPERTISE

CHOC RECENT

01 AILE AVG	11.936,27
01 ARMATURE AV	6.485,71
01 PROJECTEUR G	13.342,46
01 FILTRE A AIR	10.540,52
01 RADIATEUR	14.001,24

CHOC PREEXISTANT

01 TRAVERSE INF AV
01 CAPOT
01 CALANDRE
01 PROJECTEUR D
01 BOUCLIER
01 CAPOT

V.V 900.000,00 16.894.

Montant M.O.	TOTAL FOURNITURE	Montant Peinture	immob	VETUS
12.000,00	56.315,18	3.000,00	05 J	30

MONTANT TOTAL DE LA REPARATION : (71.315,18) SOIXANTE ONZE MILLE TROI
T QUINZE DINARS ALGERIENS ET 18 CENTIMES.

SERVATIONS .....
.....
.....

Fait a DJELFA ,le 24 OCT. 2022
Signature et cachet de l'Expert,

EXPERT AGREE - ASSERMENTE
BP 3306 LAGHOUAT

Qté	Désignation	H.T	T.V.A
	Fournitures		
	CHOC SUR LE FLANC GAUCHE		
1	PHARE AV	6 302,52	1 197,48
1	AILE AVANT	4 621,85	878,15
1	PORTE AV	29 411,76	5 588,23
1	PORTE ARRIERE (F)	27 563,03	5 236,98
1	MONTANT CENTRAL	10 084,03	1 915,97
1	LONGERON AV	10 924,37	2 075,63
1	PLANCHE DE BORD,	18 487,39	3 512,60
1	PARE BRISE*** (NSV)	13 445,38	2 554,62
1	KIT DE COLLE (NSV)	1 512,61	287,40
1	GLACE DE PORTE AV (NSV)	5 462,18	1 037,81
1	GLACE DE PORTE AR (NSV)	5 462,18	1 037,81
1	JANTE AV	4 201,68	798,32
1	PNEU	5 462,18	1 037,81
1	FUSEE AV	5 882,35	1 117,65
1	AMORTISSEUR AV*	3 781,51	718,49
1	BRAS DE FORCE	2 941,18	558,82
1	BOUCLIER AV	10 084,03	1 915,97
1	GARNITURE PORTE AV	12 605,04	2 394,96
1	BAS DE CAISSE...	23 529,41	4 470,59
1	PASSAGE DE ROUE	12 605,04	2 394,96

الملحق رقم (9)

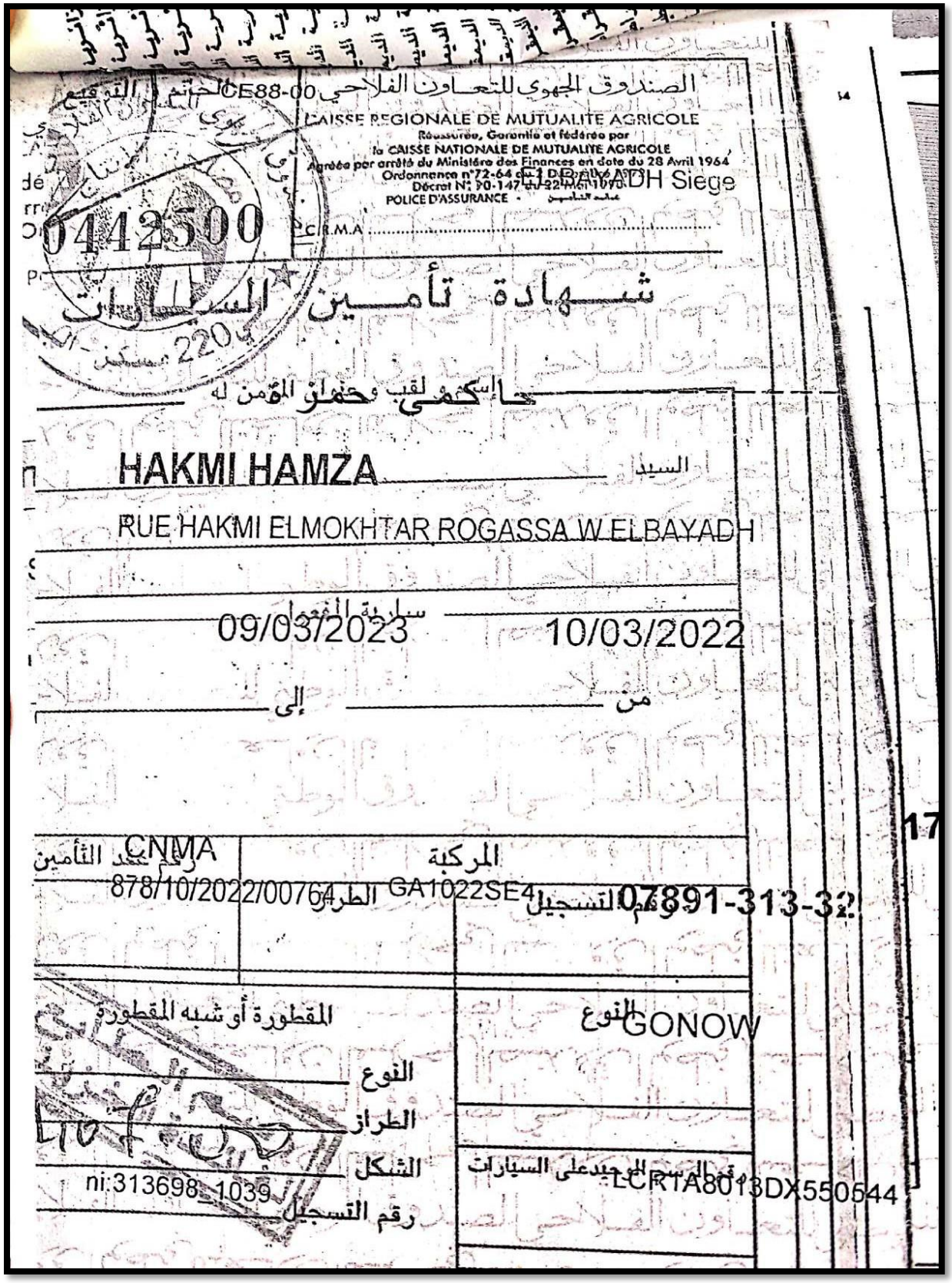
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CE88-00 الطابع التوقيع
CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Réassurée, Garantie et fédérée par
la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Agréée par arrêté du Ministère des Finances en date du 28 Avril 1964
Ordonnance n°72-64 du 3 Décembre 1972
Décret N° 90-147 du 22 Mai 1990
POLICE D'ASSURANCE
DH Siege
0442500
C.N.M.A
شهادة تأمين السيارات
220
حامله لقب وحملو المؤمن له
HAKMI HAMZA
السيد
RUE HAKMI ELMOKHTAR ROGASSA W ELBAYADH
سارية المفعول
09/03/2023
10/03/2022
من
إلى
17
CNMA
878/10/2022/00764
رقم عقد التأمين
المركبة
الطراز GA1022SE4
07891-313-32
رقم التسجيل
المقطورة أو شبه المقطورة
النوع GONOW
النوع
الطراز
الشكل
ni:313698_1039
رقم التسجيل
رقم السر الموحد على السيارات LCRTA8013DX550644

الملحق رقم (10)

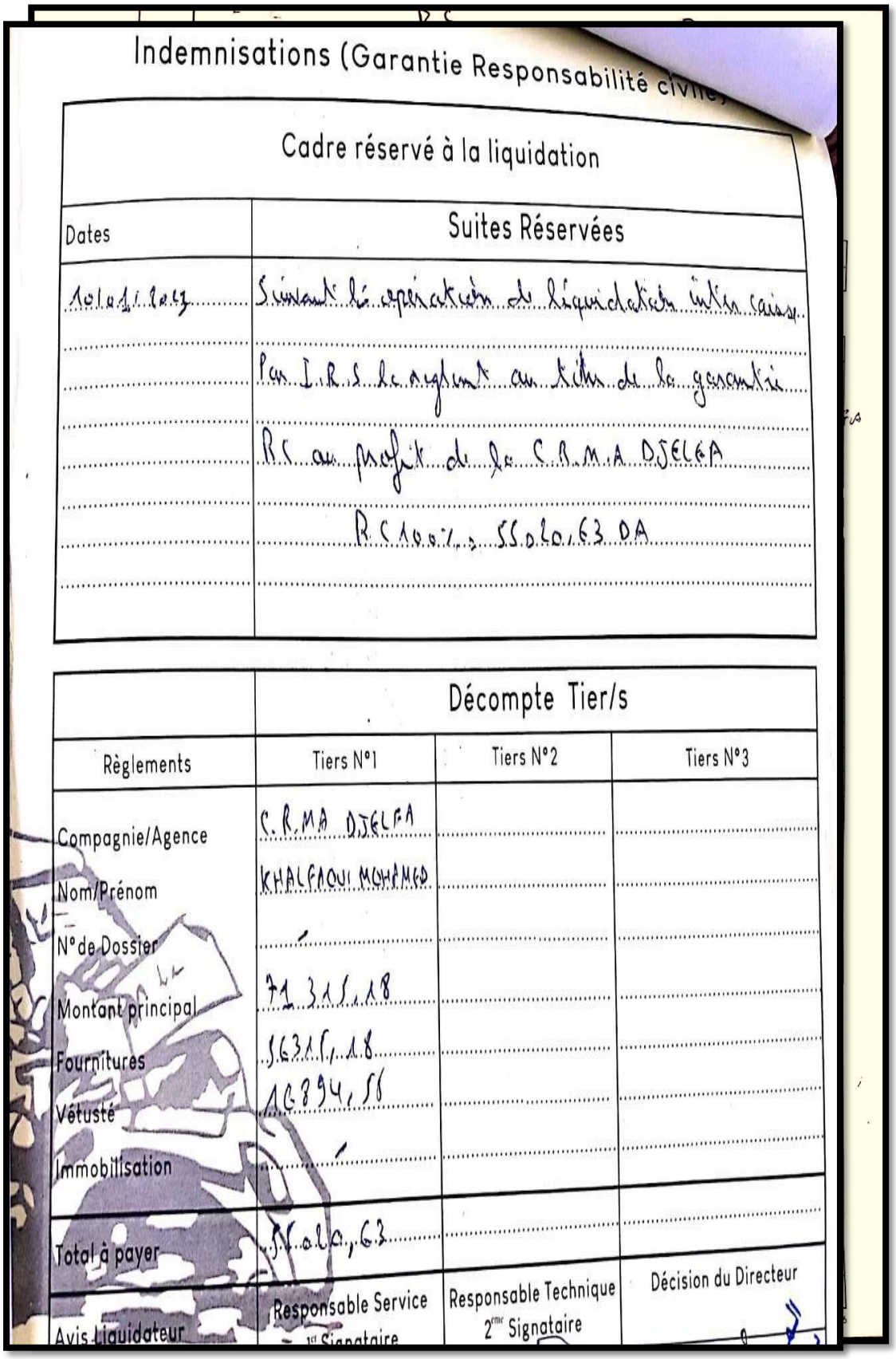

Indemnisations (Garantie Responsabilité civile)

Cadre réservé à la liquidation

Dates	Suites Réservées
10/11/2017	Suivant le opération de liquidation intervenue par I.R.S le règlement au titre de la garantie RC au profit de la C.R.M.A DJELFA RC 100% : 55.020,63 DA

	Décompte Tier/s		
Règlements	Tiers N°1	Tiers N°2	Tiers N°3
Compagnie/Agence	C.R.M.A DJELFA		
Nom/Prénom	KHALFAOUI MOHAMED		
N° de Dossier	/		
Montant principal	71 315,18		
Fournitures	55315,18		
Vétusté	16894,55		
Immobilisation	/		
Total à payer	55.020,63		
Avis Liquidateur	Responsable Service 1er Signataire	Responsable Technique 2ème Signataire	Décision du Directeur

الملحق رقم (12)

الملحق رقم (13)

الملحق رقم (14)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh
Institut des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

استمارة إيداع مذكرة الماستر المصححة بعد المناقشة

تخصص: إدارة مالية

يشهد الأستاذ (ة): بسباوي بوزيد، المشرف على تأطير مذكرة ماستر

شعبة: علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان: دور إدارة المخاطر المالية في شركات إنتاج مواد البناء الجزائرية الصغيرة الوطني المكاوي الملحي CBM

من إعداد الطلبة:

1. ساسي جدالرزاق

2. بن حمو ياسين

أن المذكرة تم تصويبها وتعديل كل الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء المناقشة وأصبحت جاهزة للإيداع النهائي بمصالح القسم.

بتاريخ: 2023/07/06

إمضاء المشرف: